حساب الكلفة الاقتصادية للعنف الزوجي ضد المرأة في دولة فلسطين

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

دولة فلسطين
وزارة شؤون المرأة

NUI Galway
OÉ Gaillimh

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

حساب الكلفة الاقتصادية للعنف الزوجي ضد المرأة في دولة فلسطين

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

دولة فلسطين
وزارة شؤون المرأة

NUI Galway
OÉ Gaillimh

© 2021 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،

صندوق بريد8575-11 ،. بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مصدر صورة الغلاف: ©iStock.com

شكر وتقدير

هذه الدراسة هي نتاج تعاون بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ووزارة شؤون المرأة في دولة فلسطين، ومركز الدراسات العالمية للمرأة في جامعة أيرلندا الوطنية في غالواي، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي يسّر الوصول إلى مجموعات البيانات المطلوبة.

وما كان لهذا العمل أن يُنجَز بدون جهود فريق مركز الدراسات العالمية للمرأة في جامعة أيرلندا الوطنية في غالواي، ناتا دوفوري، ومرينال شادها، وكارولين فورد. كما استفادت الدراسة من المدخلات والملاحظات التي قدّمها عدّة أفراد، ممّا عزز وضوح هذا البحث وأهميته بالنسبة للجمهور الفلسطيني. ونودّ أن نشكر على وجه الخصوص كارول زيادة وحنا نخلة وأمين عاصي من وزارة شؤون المرأة، ومهريناز العوضي ومروان خواجة وندى دروزه من الإسكوا، وعلا عوض ورانيا أبا غبوش وأشرف هادمان من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

موجز تنفيذي

لا يزال العنف ضد المرأة والفتاة، حسبما تحدد له الأولوية في الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، يمثل مشكلة كبيرة في جميع أنحاء العالم. وتوثّق عواقبه المتعددة توثيقاً جيداً، من الأثر الفردي الجسدي والنفسي على المرأة، إلى الآثار على الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمعات كافة. تكتسب الدراسات التي تقدّر التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للعنف ضد المرأة والفتاة زخماً، مما يتيح فهم أثره الأوسع نطاقاً، مع إنشاء قاعدة أدلة قوية لإرشاد مخصصات الميزانية لتدابير الوقاية والاستجابة.

منذ التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 4102، وضعت دولة فلسطين عدداً من الآليات، بما في ذلك إلغاء ما يُعرف بقانون "الزواج من المغتصب"، وتطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2011-2019. ومع ذلك، يعتبر التقدم العام نحو مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقية محدوداً[1]. ولا يزال تقديم الخدمات المتعلقة بالعنف ضد المرأة والفتاة مشتتاً. في هذا الصدد، تواجه اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، التي ترأسها وزارة شؤون المرأة، قيوداً بشرية وفنيّة ومالية وقانونية[2]. في جميع جوانب الحياة الفلسطينية، فإن لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي، وما يلحقه من انقسام سياسي وإقليمي وقانوني، أثر سلبي كبير. وفي ضوء ذلك، لا تزال الاستراتيجية الوطنية قيد المراجعة.

فيما يتعلق بتحديد حجم المشكلة، كانت دولة فلسطين نموذجاً يحتذى به بين البلدان العربية. حتى الآن، أجرى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ثلاثة مسوحات وطنية حول العنف ضد المرأة والفتاة، في الأعوام 2005 و2011 و2019. ويشكل المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2019، بتركيزه على بناء القدرات المؤسسية لمكافحة هذا العنف، جزءاً من مشروع وطني تنفذه وزارة شؤون المرأة بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وبالإضافة إلى تقدير مدى انتشار العنف ضد المرأة والفتاة في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد انطوى على تساؤلات حول التكاليف الناجمة عن العنف الزوجي.

استخدمت هذه الدراسة البحثية بيانات من المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019 لتقدير التكاليف الاقتصادية للعنف الزوجي على المرأة والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والاقتصاد ككل.

1 UNESCWA، 2019.

2 Independent Commission for Human Rights، 2018.

النتائج الرئيسية

التكلفة الاقتصادية الإجمالية للعنف في العام السابق للمسح.

في المجموع ، خسرت دولة فلسطين **في عام 2018** ما لا يقل عن 36 مليون دولار أو **45 مليون دولار** كحد أقصى بسبب **العنف ضد المرأة**. وتشمل هذه التكاليف من الأموال الخاصة، وفقدان الإنتاجية، والإنتاج المنزلي وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

تعادل **تكلفة العنف ضد المرأة** في عام 2018 ما أنفقه برنامج الغذاء العالمي في عام 2019 والبالغ **41 مليون دولار** لتوفير **الأمن الغذائي والتغذية** لـ **343,000 شخص** في الضفة الغربية وقطاع غزة.

22,193 امرأة منعهن أزواجهن من العمل و/أو أجبروهن على ترك العمل. إذا انضمت هؤلاء النساء إلى القوة العاملة، ازدادت نسبة العمل لقاء أجر **بـ50 في المائة.**

انتشار العنف

أبلغت **6 من كل 10 نساء متزوجات** حالياً عن تعرضهن لشكل واحد على الأقل من **أشكال العنف من أزواجهن في عام 2018**. في قطاع غزة، أبلغت **7 من كل 10** نساء متزوجات حالياً عن تعرضهن لشكل من أشكال العنف في عام 2018.

في قطاع غزة، تبلغ نسبة **النساء** اللاتي يتعرضن لأشكال متعددة من **العنف** الزوجي **ضعفي** نسبة النساء في الضفة الغربية اللاتي يتعرضن لأشكال متعددة من **العنف الزوجي**.

ينتشر العنف بين **الشابات** أكثر من المسنّات.

تفاصيل حول التكاليف الاقتصادية.

خلال عام 2018، تكبدت النساء **الناجيات** من العنف اللاتي أبلغن عن تكبد **تكاليف** من الأموال الخاصة، تكاليف تعادل **12 في المائة** من نفقاتهن غير الغذائية، والتي تصل إلى 20 مليون دولار كحد أدنى، و**29 مليون دولار كحد أقصى** في السنة على الصعيد الوطني.

والمعدّل السنوي للتكاليف من الأموال الخاصة في قطاع غزة أقلّ (129 دولاراً)، إلاّ أنّه يساوي 17 في المائة من النفقات غير الغذائية **للناجيات**، مقارنةً بالمعدّل السنوي للنفقات غير الغذائية للناجيات في الضفة الغربية (243 دولاراً)، أي ما يعادل نحو **12 في المائة**.

في عام 2018، تعرضت النساء الناجيات من العنف لخسارة إنتاجية تقارب **173,000 يوم عمل**، وبلغت **خسارة إنتاجية** أزواجهن **128,000 يوم** عمل. وبلغ إجمالي الخسائر الإنتاجية حوالي **9 ملايين دولار**.

في عام 2018، تغيّبت النساء الناجيات من العنف **259,000 يوم**، بينما تغيّب أزواجهن عمّا يقرب من **42,000 يوم** من **الإنتاج المنزلي غير المدفوع الأجر والعمل المنزلي** على الصعيد الوطني. يصل هذا إلى 2.3 مليون دولار سنوياً.

االمحتويات

شكر وتقدير iii

موجز تنفيذي iv

النتائج الرئيسية v

المختصرات والمصطلحات ix

مقدّمة 1

1. السياق 6
ألف. السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي 6
باء. المساواة بين الجنسين 7
جيم. قانون وسياسات المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة والفتاة 9
دال. خدمات العنف ضد المرأة والفتاة 11

2. منهجية الدراسة 13
ألف. مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019 13
باء. وصف العينة 13
جيم. انتشار العنف الزوجي في آخر 12 شهراً وسابقاً 14
دال. التكاليف من الأموال الخاصة 15
هاء. إنتاج الأسرة المعيشية غير المدفوع الأجر، وأعمال الرعاية، والتغيُّب عن أيام الدراسة 17
واو. فقدان الإنتاجية 19
زاي. الزيادة المحتملة في العمل بأجر 20

3. النتائج 22
ألف. انتشار العنف الزوجي في آخر 12 شهراً وسابقاً 22
باء. التكاليف من الأموال الخاصة في الأشهر الـ 12 الماضية 25
جيم. إنتاج الأسرة المعيشية غير المدفوع الأجر، وأعمال الرعاية، والتغيُّب عن أيام الدراسة 29
دال. فقدان الإنتاجية 32
هاء. الزيادة المحتملة في العمل بأجر 34
واو. التكاليف الوطنية للعنف الزوجي 37

4. الخلاصة 39

5. القيود 41

6. التوصيات 42

المراجع 43

قائمة الجداول

الجدول 1. تصنيف أنواع العنف 14

الجدول 2. عناصر فقدان الإنتاجية للناجيات 19

الجدول 3. التكاليف التي تتكبدها الناجيات من حسابهن الخاص بسبب العنف الزوجي، خلال الأشهر الـ 12 الماضية 26

الجدول 4. التكاليف من الأموال الخاصة التي تكبدتها الناجيات من العنف الزوجي في الضفة الغربية، خلال الـ 12 شهراً الماضية 27

الجدول 5.التكاليف من الأموال الخاصة التي تكبدتها الناجيات من العنف الزوجي في قطاع غزة، خلال الـ 12 شهراً الماضية 28

الجدول 6.الإنتاج المنزلي غير المأجور/فقدان العمل في الرعاية بين الناجيات، آخر 12 شهراً 29

الجدول 7. الإنتاج المنزلي غير المأجور/فقدان العمل في الرعاية بين الأزواج، آخر 12 شهراً 31

الجدول 8. الأيام الدراسية الضائعة 31

الجدول 9. فقدان الإنتاجية للناجيات من العنف الزوجي، خلال الأشهر الـ 12 الماضية 32

الجدول 10. فقدان إنتاجية الأزواج، آخر 12 شهراً 33

الجدول 11. اتخاذ القرار بشأن طبيعة عمل المرأة بأجر خارج الأسرة المعيشية (نسبة مئوية) 34

الجدول 12.الانحدار اللوجستي متعدد المتغيرات لعمل الناجيات بأجر 35

الجدول 13. الزيادة المحتملة في العمل بأجر للناجيات 36

الجدول 14. التقديرات الوطنية للخسارة، الأشهر الاثني عشر الماضية 37

قائمة الأشكال

الشكل 1.الإطار المفاهيمي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعنف ضد المرأة والفتاة 3

الشكل 2. العنف الزوجي الذي تتعرض له المرأة المتزوجة حالياً أو سابقاً 22

الشكل 3. العنف الزوجي الذي تعرضت له النساء المتزوجات حالياً في الأشهر الـ 12 الماضية، بحسب المنطقة 23

الشكل 4. العنف الزوجي الذي تعرضت له النساء المتزوجات حالياً في الأشهر الـ 12 الماضية، بحسب الفئة العمرية 23

الشكل 5. النسبة المئوية للعنف الزوجي الذي تم التعرض له بشكل أو أكثر خلال الـ 12 شهرا الماضية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى المستوى الوطني 24

المختصرات والمصطلحات

CSO	منظمة مجتمع مدني
DHS	دراسة استقصائية ديمغرافية وصحية
FPU	وحدة حماية الأسرة
GBV	العنف الجنساني
MICS	مسح عنقودي متعدد المؤشرات
MV	العنف الزوجي
NGO	منظمة غير حكومية
NIS	الشيكل الإسرائيلي الجديد
OOP	المصاريف من الأموال الخاصة
oPt	الأرض الفلسطينية المحتلة
PCBS	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
PAPFAM	المشروع العربي لصحة الأسرة
SES	الوضع الاجتماعي-الاقتصادي
SDG	أهداف التنمية المستدامة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCWA	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UN Women	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
VAW	العنف ضد المرأة
VAWG	العنف ضد المرأة والفتاة

مقدّمة

يعتبر العنف ضد المرأة مشكلة منتشرة تتخطى الحواجز الثقافية والدينية. وتشير التقديرات العالمية لمنظمة الصحة العالمية إلى تعرّض واحدة من كل ثلاث نساء لشكل من أشكال العنف الجسدي و/أو الجنسي، الذي يرتكبه في الغالب الشريك أو الشريك السابق، على مدى حياتهن[3]. وإذا ما أُخذت أشكال العنف الأخرى في الاعتبار، بما في ذلك العنف النفسي وغيره من الممارسات المؤذية، يرتفع الرقم إلى أعلى من ذلك. وتعترف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالحاجة المستمرة إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، حيث يحدد الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة أهدافاً ومؤشرات معيّنة لمعالجة هذا الأمر. وركزت البحوث سابقاً على انتشاره وعواقبه الوخيمة على الصحة البدنية والنفسية للمرأة. كما تم تحديد الأثر اللاحق لهذا العنف على الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية وأماكن العمل والمجتمع بشكل عام[4]. لتوسيع فهم التأثير المتعدد الجوانب لهذا العنف، بدأت الأبحاث الحديثة في دراسة التكاليف الاجتماعية والاقتصادية على الأفراد والأسر المعيشية، وكذلك على الاقتصاد الوطني، في البلدان المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل[5].

منذ بداية الانتفاضات العربية في 2010-2011، أخذت الدول العنف ضد المرأة والفتاة على محمل الجد أكثر، لا سيما بناءً على إلحاح نشطاء ومنظمات حقوق المرأة، معترفة بكونه انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان . وأدركت البلدان أهمية إجراء البحوث الوطنية، إما من خلال مسوحات مستقلة أو كوحدة نمطية في المسوحات الصحية، مثل

3 WHO، 2013.

4 نفس المرجع أعلاه.

5 انظر، على سبيل المثال، Rowell، 2013; Olive and Walby، 2014 and Duvvury and others، 2015.

المسح الديمغرافي والصحي، أو المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، أو مسوحات المشروع العربي لصحة الأسرة. من الأمثلة على ذلك تونس (مسح العنف ضد المرأة لعام 2010)، والجزائر (المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2006)، وجزر القمر (الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام 2012 والمسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2012)، وجيبوتي (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لعام 2006)، والسودان (مسح العنف ضد المرأة لعام 2009)، والصومال (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لعام 2011، الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام 2019)، وقطر (مسح العنف ضد المرأة لعام 2006)، وليبيا (مسوح المشروع العربي لصحة الأسرة والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات لعام 2014)، ومصر (دراسة التكلفة الاقتصادية للعنف الجنساني، 2015، الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام 2014)، والمغرب (مسح العنف ضد المرأة لعام 2019 والدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام 2018)، والمملكة العربية السعودية (مسح العنف المنزلي لعام 2005)، وموريتانيا (مسح العنف ضد المرأة لعام 2011)، واليمن (الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعامي 2012-2013).

كانت دولة فلسطين نموذجاً يحتذى في المسوحات المتعلقة بهذا الموضوع، حيث شملت ثلاثة مسوحات وطنية متخصصة حول العنف، في الأعوام 2005 و2011 و2019[6].

في عام 2011 تبيّن أن حوالي 37 في المائة من النساء المتزوجات اللواتي شملهن الاستطلاع تعرضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف من قِبل أزواجهن في الأشهر الاثني عشر السابقة، لكن أقل من 1 في المائة من تلك النساء المتزوجات أبلغن عن طلب المساعدة من منظمة نسائية أو مركز للاستشارة[7].

وقد قاست المسوحات أربعة أنواع من العنف الزوجي: النفسي والجسدي والجنسي والاقتصادي. كما تضمن المسح المتعلّق بالعنف في المجتمع الفلسطيني لعام 2019 الإساءة الاجتماعية، التي تعرف بأنها "شكل من اشكال الإساءة ويأخذ عدة أشكال منها: البقاء بالفراش مدعياً المرض مع أنه ليس مريضاً، أو العزل عن أفراد الأسرة، أو المنع من الاختلاط بهم"[8]. وجُمعت بيانات عن العنف الممارس عند نقاط التفتيش/بسبب الاحتلال، والأثر النفسي للعنف الزوجي، والإصابات التي يسببها العنف الزوجي، وسلوك طلب المساعدة، وأيام العمل الضائعة، وتكاليف الحصول على الخدمات. تستخدم هذه الدراسة بيانات عام 2019 لتقدير التكاليف الاقتصادية للعنف الزوجي. ويشمل السياق الفلسطيني قضايا معقدة ومتداخلة، مثل المعايير الجنسانية الأبوية التقليدية، والاحتلال الإسرائيلي، وستناقش هذه المسائل في القسمين الثاني والثالث.

الإطار المفاهيمي لدراسة التكاليف في دولة فلسطين

من المعترف به على نطاق واسع أن للعنف ضد المرأة والفتاة آثار متعددة تترجم إلى خسائر للنساء والأسر والمجتمعات المحلية/الأعمال، فضلاً عن الخسائر الكلية التي يتكبدها المجتمع. يمكن تحديد نطاق التكاليف الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الفرد/الأسرة المعيشية، ومستوى المجتمع المحلي/الأعمال، ومستوى الحكومة/الدولة في إطار مفاهيمي (الشكل 1)[9]. وهو يفضّل المسارات التي تسهم من خلالها التكاليف الاقتصادية والاجتماعية في الخسائر الوطنية. فالتكاليف الاقتصادية، مثل فقدان الدخل الشخصي ودخل الأسر المعيشية، تقوض النمو الاقتصادي.

6 UNESCWA، The Arab Gender Gap Report: Gender Equality and the Sustainable Development Goals (forthcoming).

7 State of Palestine، PCBS، 2012.

8 State of Palestine، PCBS، 2019، p. 14.

9 يوصى بعدم اعتبار الإنفاق للحد من آثار العنف أو تخفيفها على أنه تكلفة، بل باعتباره العناية الواجبة للوفاء بالتزامات الحكومة في مجال حقوق الإنسان لمنع العنف ضد المرأة والفتاة وحماية النساء، ومقاضاة الجناة.

الشكل 1. الإطار المفاهيمي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعنف ضد المرأة والفتاة

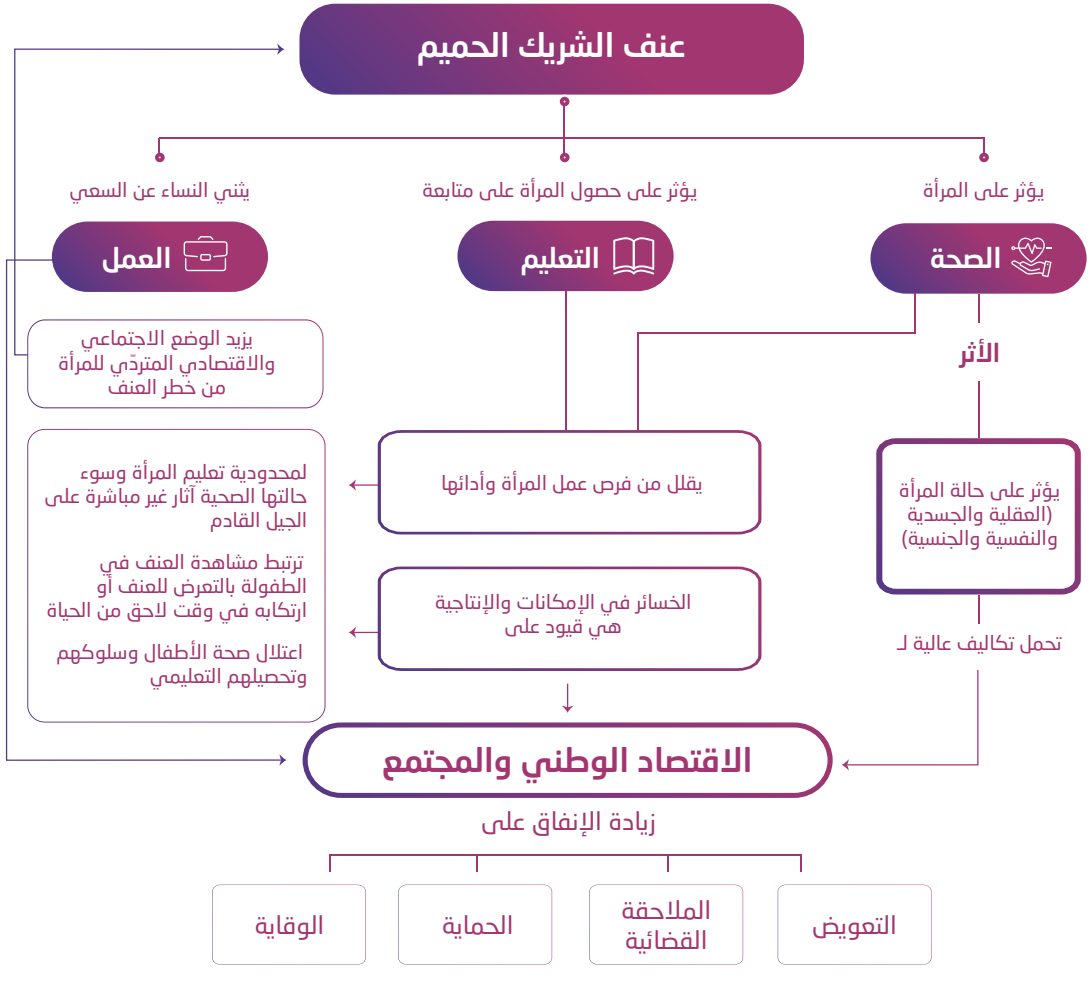

المصدر: Duvvury and others, 2017b, p. 10.

نظرة عامة على الدراسة

ليست هذه الدراسة إلا جزءاً من مشروع تنفذه وزارة شؤون المرأة الفلسطينية بالشراكة مع الإسكوا. وتأتي على ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى، أو المرحلة التحضيرية، أرسى تحليل السياق الأساس للمشروع سعياً لفهم السياق الوطني وشدة وتواتر العنف ضد المرأة في دولة فلسطين. وشملت هذه المرحلة العمل الميداني الذي نُفذ بالتعاون مع مركز الدراسات العالمية للمرأة في جامعة أيرلندا الوطنية في غالواي، الذي ركز على جمع المعلومات لتحديد طبيعة البيانات الوطنية وتوافرها على نحو أفضل، وفرص إجراء تقدير تكاليف العنف ضد المرأة. وقد أُعد تقرير لرفد الخطوات التالية.

أما المرحلة الثانية، وهي عبارة عن استشارة وطنية تم تنظيمها في عمّان، الأردن، فقد اعتمدت نتائج تحليل السياق، وأضفت الطابع الرسمي على موضوع البحث باعتباره تقدير تكاليف العنف الزوجي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. حضر المناقشات ممثلون عن وزارات شؤون المرأة والتضامن الاجتماعي والصحة والتعليم والصحافة والإعلام والداخلية، ومن مكتب رئيس الوزراء ومنظمات المجتمع المدني. ونتج عن المشاورات خطة/سيناريو تنفيذيان لتقدير تكاليف العنف ضد المرأة في دولة فلسطين، بتحديد التكاليف المباشرة وغير المباشرة

التي يجب تقديرها. وتم تحديد العنف الزوجي بأنه العنف الذي يجب تقدير تكلفته باعتباره أشد أنواع العنف والأكثر انتشاراً. واعتمد النهج التنازلي لكونه الأفضل لتنفيذ هذه العملية في السياق الفلسطيني. وتركز الخطة، بفضل البيانات المتاحة، على تكاليف الأسر المعيشية والآثار على الاقتصاد الكلي. كما تحدد أولوية التكاليف الاقتصادية الرئيسية، مثل الآثار على العمل المأجور للإناث، والأمن الاقتصادي للأسر المعيشية، وأعمال الرعاية في الأسرة المعيشية، وفقدان الإنتاجية.

كشفت العملية الوطنية التشاركية أن العنف ضد المرأة والفتاة يتطلب استجابة منسقة متعددة الأوجه، تتراوح بين الدعوة للسياسات والمشاركة المجتمعية. وأوصي باتباع نهج تقدير التكاليف باعتباره جزءاً لا يتجزأ من قاعدة الأدلة المطلوبة لتوجيه تخصيص الموارد في معالجة العنف ضد المرأة كجزء من إطار أوسع لحقوق الإنسان. وأشارت المراحل الأولية للمشروع إلى أن تقدير تكاليف العنف ضد المرأة والفتاة سيوفر تقديراً للخسائر الاقتصادية الهائلة وسيساعد في معرفة حجم الموارد اللازمة لتنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل الوطنية المرتبطة به.

أثبتت نتائج المرحلتين الأولى والثانية أنه يمكن لدراسات التكاليف أن تركز على تكاليف التقاعس عن العمل، وعلى العمل، أو كليهما[11,10]. وتقرر استخدام عملية تقدير التكاليف بيانات الأسر المعيشية المستمدة من المسح الذي أجراه المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء لعام 2019، بالاقتران مع البيانات الثانوية ذات الصلة. وكان الهدف معالجة الفجوة المعرفية فيما يتعلق بتكلفة التقاعس عن العمل بالنسبة للدولة من خلال تحديد التكاليف الاقتصادية للعنف الزوجي بالنسبة للنساء كأفراد/للأسر المعيشية، والاقتصاد الأوسع. تم تكييف منهجية وأدوات المشروع الإقليمي مع السياق الفلسطيني[12].

أبلغت المرحلتان الأوليان المرحلة الثالثة، التي شملت مسحاً وطنياً عن تكلفة العنف ضد المرأة وانتشاره، وتحليل البيانات التي يمكن أن تغذي هذا التقرير/الدراسة.

أهداف الدراسة

الأهداف المحددة للدراسة هي الآتي:

1. تقدير التكلفة الاقتصادية السنوية للعنف الزوجي ضد المرأة بالنسبة للأفراد/للأسر المعيشية، بما في ذلك:

(أ) التكاليف المباشرة - النفقات المرتبطة بالبحث عن الرعاية الصحية والخدمات القانونية، وتكاليف الاستهلاك المتعلقة بإصلاح/استبدال الممتلكات، وتكاليف النقل، والنفقات/الفواتير؛

(ب) التكاليف غير المباشرة - التأثير على الأعمال المنزلية (المرأة والزوج) وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والأيام الدراسية الضائعة، وفقدان الدخل بسبب التغيُّب عن العمل المدفوع الأجر/العمل غير المدفوع الأجر (المرأة والزوج)، وحضور المرأة، وتراجع مشاركة المرأة في العمل بأجر.

2. التكلفة الإجمالية للتقاعس عن العمل بالنسبة للاقتصاد الوطني:

(أ) التكاليف على مستوى الأسر المعيشية؛

(ب) التكلفة بسبب فقدان الإنتاجية؛

(ج)التكاليف الناجمة عن انخفاض مشاركة الناجيات في العمل بأجر.

10 التكاليف المتكبدة نتيجة لفشل الحكومات في معالجة مشكلة العنف ضد المرأة والفتاة بشكل مناسب.

11 الاحتياجات من الموارد للتصدي للعنف ضد المرأة والفتاة.

12 Duvvury and others، 2017a.

1. السياق

ألف. السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي

"فلسطين هي واحدة من أكثر السياقات تعقيداً في العالم، وباعتبارها أرضاً محتَلة لمدة 50 عاماً، فلديها عدداً من الاحتياجات التنموية والإنسانية المترابطة»[13].

لدولة فلسطين، المتاخمة للجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والأردن، تاريخ معقد. وهي تخضع لاحتلال غير شرعي من قِبل الجيش الإسرائيلي منذ عام 1948، على الرغم من إدانة الأمم المتحدة والاعتراف الرسمي بالدولة في عام 1988. ومما زاد من آثار الاحتلال وجود اضطرابات بين الحزبين السياسيين الرئيسيين، حماس وفتح، والتي أدت إلى انفصال إقليمي وانقسام سياسي بين الضفة الغربية (حيث تسيطر فتح، التي احتفظت بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، وقطاع غزة (حيث تحكم حماس في أعقاب انقلاب). ومع إنشاء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية، لا تزال حياة الفلسطينيين وأمنهم المادي مهددين[14]. يدعم المستوطنات بنية تحتية عسكرية، بما في ذلك نقاط التفتيش والقواعد العسكرية والجدار الفاصل الإسرائيلي، الذي يقع 85 في المائة منه داخل الضفة الغربية. وتُقيّد البنى التحتية هذه حركة الفلسطينيين وتعيق حصولهم على الرعاية الصحية ووصولهم إلى المدارس، من بين خدمات أخرى، وتؤثر سلباً على تنفيذ وإنفاذ الأطر القانونية التي تحكم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. في عام 2020، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي نفتالي بينيت الموافقة على التخطيط

13 UNFPA، 2017، p. 5.

14 Ayyad، 2020.

لطريق منفصل للفلسطينيين، مما أدى إلى عزل الجزء الشمالي من الضفة الغربية عن الجزء الجنوبي15. فيما يتعلق بالتشريعات في الضفة الغربية، يلتزم المستوطنون الإسرائيليون بالقانون المدني الإسرائيلي. بالمقابل، يخضع الفلسطينيون لسياسات الاحتلال الإسرائيلي والأوامر العسكرية، فضلاً عن القانون الفلسطيني (بشكل محدود).

من الناحية الإدارية، تنقسم دولة فلسطين إلى 61 محافظة. بعد اتفاقات أوسلو، تم تقسيم الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل إلى ثلاث مناطق ("أ" و"ب" و"ج"). تخضع المنطقة (أ) للسلطة الوطنية الفلسطينية من حيث الإدارة ورقابة الشرطة، وتخضع المنطقة (ج) للسيطرة الإسرائيلية الكاملة تقريباً، رغم أن السلطة الوطنية الفلسطينية توفر التعليم والخدمات الطبية. في عام 2019، بلغ عدد السكان الفلسطينيين حوالي 5 ملايين نسمة، 3 ملايين في الضفة الغربية ومليونين في غزة[16]. وكانت الأغلبية من الذكور (2.6 مليون)، مقارنة بالإناث (2.5 مليون). وشكل اللاجئون الفلسطينيون حوالي 41 في المائة من مجموع السكان، 26 في المائة في الضفة الغربية و64 في المائة في غزة[17]. كان أغلب السكان (ما يزيد قليلاً عن 3.5 مليون) يقيمون في المناطق الحضرية، تليها المناطق الريفية (695،296) والمخيمات (393،978). تشير بيانات الاسكان لعام 2017 إلى أن متوسط كثافة السكن بلغ 1.4 فرد للغرفة، 1.3 في الضفة الغربية و1.6 في قطاع غزة[18]. بالإضافة إلى ذلك، كان لا يزال 19,200 شخص نازحين في عام 2018[19].

تشير بيانات عام 2018 إلى وصول النسبة المئوية للفقراء في دولة فلسطين إلى 29 في المائة: 14 في المائة في الضفة الغربية و53 في المائة في قطاع غزة[20]. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 4.2 في المائة عن عام 2011. في عام 2019، أشار برنامج الغذاء العالمي إلى أن «الظروف المعيشية للفلسطينيين وسُبُل عيشهم استمرت في التدهور حيث تعثرت آفاق السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية مقابل الأثر التراكمي لعقود من الاحتلال الإسرائيلي ووسط تعثر المصالحة السياسية الوطنية «[21]. وشارك حوالي 44.3 في المائة من الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة وأكثر في القوى العاملة، مع انحراف نحو الذكور (69.9 في المائة) على الإناث (18.1 في المائة)[23،22]. يتفاقم هذا الوضع بسبب احتمال معاناة المرأة من بطالة طويلة الأجل، مما يجعلها أقل قابلية للتوظف مع مرور الوقت[24].

رغم تكريس حق النساء في المساواة في الأجر في قانون العمل، إلا أن متوسط الأجر اليومي لهن في عام 7102 كان 6.48 شيكلاً إسرائيلياً (49.52 دولاراً)، أي ما يقرب من 07 في المائة من أجر الرجال (6.911 شيكلاً أو أو ما يعادل 36.67 دولاراً)[25]. علاوة على ذلك، يؤسس 4 في المائة فقط من النساء في سن العمل (15-64 سنة) أعمالهن التجارية الخاصة، مقارنة بنسبة 16 في المائة من الرجال. ووفقاً للبنك الدولي، تخسر البلدان ثروة قدرها 160 تريليون دولار بسبب الفجوة الدائمة في الدخل بين النساء والرجال، أي ما متوسطه 620 23 دولاراً للشخص الواحد في البلدان الـ 141 التي شملتها الدراسة[26].

15 Shezaf، 2020.
16 State of Palestine، PCBS، 2019.
17 Palestine of State، PCBS، 2019.
18 نفس المرجع أعلاه.
19 Women UN، 2018a.
20 Palestine of State، PCBS، 2018b.
21 Programme Food World، 2019.
22 Palestine of State، PCBS، 2020.
23 نفس المرجع أعلاه.
24 ILO، 2018.
25 Women UN، 2019b.
26 Briére la de and Wodon، 2018.

باء. المساواة بين الجنسين

يعطي النمط الجنساني الظاهر في معدلات المشاركة في القوى العاملة فكرة عن عدم المساواة في دولة فلسطين، حيث لا تزال المواقف الجنسانية قائمة. يُنظر إلى الرجل عموماً على أنه رب الأسرة المعيشية والمعيل الرئيسي، مع مسؤولية المرأة عن العمل المنزلي ورعاية أسرتها الكبيرة في كثير من الأحيان[27]. بينما تُظهر دراسة أُجريت عام 2017 عدم وجود اختلاف في المواقف الجنسانية بين الرجال الأصغر سناً وكبار السن، لكن هناك مؤشرات على وجود وجهات نظر أكثر تقدمية، لا سيما بين الرجال الأثرى والأكثر تعليماً الذين لديهم علاقات عادلة بين الجنسين في بيوت طفولتهم[28]. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت ثلاثة أرباع النساء حق المرأة المتزوجة في العمل خارج المنزل. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن التحسينات في عمل الأسرة المعيشية والرعاية وصنع القرار كانت واضحة، لكن استمر تقسيم العمل داخل الأسرة المعيشية متأثراً بشكل واضح وفقاً للخطوط الجنسانية.

في عام 2018، بلغت قيمة المؤشر الوطني للتنمية الجنسانية (GDI) 0.871، مما يضعها في فئة التنمية البشرية المتوسطة، مع مرتبة إجمالية قدرها 119 من أصل 166 دولة وإقليم[29]. ومع تمكين المرأة، كانت من بين الثلث الأعلى من حيث الأداء لخمسة مؤشرات (بما في ذلك جميع مؤشرات العنف ضد المرأة)، وفي الثلث الأوسط لمؤشرين، وفي الثلث الأدنى لثلاثة مؤشرات. وتشمل المؤشرات الأبعاد الثلاثة للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والعنف ضد المرأة، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي. تحقق دولة فلسطين أداءً جيداً، في مجال تعليم المرأة، حيث تحتل المرتبة الثالثة في أربعة مؤشرات. مع ذلك، تسلط المؤشرات الوطنية الضوء على نقص تمثيل المرأة في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، فضلاً عن تقييد حصولها على الأصول والأراضي المنتجة[30].

كما هو الحال في جميع جوانب الحياة اليومية، تتأثر العلاقات والديناميات الجنسانية بالاحتلال المستمر، مما يؤدي إلى آثار متفاوتة على النساء والرجال والفتيات والفتيان[31]. بالإضافة إلى تقييد حصول النساء والفتيات على الخدمات والفرص الأساسية، تقلل نقاط التفتيش والسياسات الإسرائيلية من إمكانية حصولهن على سُبُل العيش الآمنة وتحرمهن من الحق في حماية الوحدة الأسرية، ولا سيما في الضفة الغربية وغزة[32]. ونظراً لدورهن كمقدمات رعاية أولية ومديرات لسُبُل عيش الأسرة، غالباً ما يتفاوت تأثير عمليات هدم المنازل على النساء[33]. وعلاوة على ذلك، للسجن السياسي الجماعي بالنسبة للرجال الفلسطينيين تداعيات سلبية على النساء اللاتي يواجهن عبئاً اقتصادياً متزايداً34. في بعض الحالات، قد يؤدي ذلك إلى علاقات أكثر مساواة بين الجنسين، حيث يكنّ الرجال المفرج عنهم حديثاً تقديراً أكبر للنساء اللاتي نجحن في إدارة الأمور بشكل جيد أثناء غيابهم[35].

يشكل العنف ضد المرأة والفتاة، الذي غالباً ما يكون نتيجة للقواعد والتقاليد الأبوية الراسخة، وعدم إحراز تقدم في الإصلاحات التشريعية، تحدياً كبيراً للمساواة بين الجنسين في دولة فلسطين[36]. وتتعرض النساء والفتيات لأشكال

27 Heilman and Kuttab، 2017؛ Women UN، 2018a.
28 Heilman and Kuttab، 2017.
29 UNDP، 2019.
30 ESCWA، 2019.
31 Heilman and Kuttab، 2017، UNESCWA، 2019.
32 UNESCWA، 2019.
33 Women UN، 2016b.
34 UNESCWA، 2019.
35 Heilman and Kuttab، 2017.
36 Baldi، 2018.

متعددة من العنف، أكثرها شيوعاً العنف المنزلي والعنف الزوجي والتحرش الجنسي وزواج الأطفال وقتل الإناث، فضلاً عن العنف في المجالات العامة والخاصة، بما في ذلك الشوارع وأماكن العمل والمنازل والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية مثل مخيمات اللاجئين، ولا سيما في غزة[37]. على الرغم من أن الجهود الأخيرة لمكافحة هذا العنف ومنعه، تحدّت المفاهيم التي تدّعي بأن هذه المسألة عائلية خاصة، فقد تم تحديد الوصم الاجتماعي والرفض الثقافي لطلب المساعدة الخارجية باعتبارهما أقوى العوامل التي تثني المرأة عن الحصول على الخدمات[38,39].

تتعرض أيضاً المرأة الفلسطينية لأشكال مختلفة من العنف المتعلق بالاحتلال. على سبيل المثال، تتعرض الفتيات والنساء المتزوجات أو اللواتي كن متزوجات للعنف عند نقاط التفتيش، وقد أبلغت 3.3 في المائة عن تعرضهن للعنف النفسي، و0.6 في المائة للعنف الجسدي، و0.2 في المائة للعنف الجنسي[40]. بالنسبة للنساء اللاتي يعشن بالقرب من المستوطنات، أصبح الحذر الشديد مسألة معتادة، حيث تخشى الكثيرات مغادرة منازلهن بمفردهن بعد تجارب هجمات المستوطنين، مثل الترهيب والتحرش، في المنطقة (ج)[41].

تعاني المرأة أيضا من الاحتلال بصورة غير مباشرة، حيث يزيد تعرض الرجل للعنف السياسي من خطر عنف الشريك الحميم[42]. ولا يزيد عنف المستوطنين من مخاوف النساء على أنفسهن وأطفالهن فحسب، بل يزيد أيضاً من الضغوط الأسرية التي تدفع إلى العنف المنزلي[43]. علاوة على ذلك، هناك مؤشرات على أن المظاهرات الحاشدة تزيد من خطر تعرض المرأة للعنف الجنساني، حيث أبلغت الأمهات عن زيادة العنف الزوجي النفسي والعاطفي بسبب لوم أزواجهن لهن على إصابات الأطفال[44].

جيم. قانون وسياسات المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة والفتاة

فيما يتعلق بالتشريعات والسياسات، يكفل الدستور الفلسطيني المساواة في الحقوق لجميع الأفراد أمام القانون والقضاء، من دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الآراء السياسية أو الإعاقة. كما تظهر المساواة بين الجنسين بشكل بارز في خطة السياسات الوطنية للفترة 2017-2022، التي تغطي مجالات مثل مشاركة القوى العاملة والعنف ضد المرأة والفتاة[45]. تتولى وزارة شؤون المرأة، بوصفها الآلية الوطنية الرئيسية لتنسيق وضع السياسات الجنسانية ورصدها والإبلاغ عنها، مسؤولية تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والخطّة المتعلّقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد أطلقت الوزارة حتى الآن الاستراتيجية الوطنية الجنسانية الشاملة لعدة قطاعات للفترة 2017-2022، كما تلقت دعم وكالات الأمم المتحدة بتنفيذ أو دعم عدة مبادرات استراتيجية بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني[46]. وإحدى هذه المبادرات هو برنامج العمل اللائق بالمرأة، الذي تنفذه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية، والذي يسعى إلى تعزيز قدرة رائدات الأعمال على الوصول إلى التدريب على مهارات الأعمال التجارية المحسنة والقائمة على السوق وفرص التعلم[47].

37 UNESCWA، 2019.
38 نفس المرجع أعلاه.
39 UN Women، 2018b.
40 Palestine of State، PCBS، 2012.
41 Women's International League for Peace and Freedom، 2017. (العصبة النسائية الدولية للسلم والحرية).
42 Sousa and others، 2015; UN Women، 2018b.
43 United Nations Human Rights Council (2020).
44 UN ESCWA، 2019.
45 UN ESCWA، 2019.
46 UN ESCWA، 2019.
47 UN Women, 2019b.

رغم وجود عمل وثيق بين وزارة شؤون المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية، إلا أن الجهود تعرقلت بسبب محدودية الموارد البشرية والتقنية والمالية، والعقبات القانونية[48]. انضمت دولة فلسطين مؤخراً نسبياً إلى الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[49]. ووفاءً بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتُّخذ عدد من التدابير، بما فيها إلغاء ما يُسمى بقانون "الزواج من المغتصب" (إلغاء المادة 803 وتعديل المادة 99 من قانون العقوبات لسنة 0691). ولكن لا يزال التقدم العام نحو مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقية محدوداً لعدة أسباب متشابكة[50]. وكما يوضح بالدي: "أدى الاستمرار الطويل للنزاع والاحتلال إلى جانب التقسيم السياسي والإقليمي والقانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى تطبيق العديد من الأنظمة القانونية المربكة وغير المتماسكة في جميع أنحاء البلاد»[51]. وعلاوة على ذلك، ترفض إسرائيل تفعيل مسؤولياتها المتعلّقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والخطّة المتعلّقة بالمرأة والسلام والأمن في الضفة الغربية وغزة[52].

تعيق القوانين البالية والمتشرذمة، نتيجة الانقسامات في دولة فلسطين، والتي تفاقمت بسبب الوصمة الاجتماعية واللوم، وصول الناجيات من العنف إلى الخدمات والعدالة المراعية للاعتبارات الجنسانية[53]. يعتبر العنف المرتكَب ضد النساء أو الرجال غير قانوني ويعاقَب عليه بموجب قانون العقوبات الأردني المحايد جنسانياً لعام 1960، والذي لا يزال سارياً في الضفة الغربية، والقانون الجنائي المصري لعام 1936، المعمول به في قطاع غزة، إنما لا يحظر القانون العنف المنزلي على وجه التحديد[54]. ويجري حالياً استعراض مشروع قانون حماية الأسرة، الذي يعالج مسألة العنف ضد المرأة، والذي تم إعداده من قبل المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، بدعم من وزارات شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية والعدالة.

دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وزارة شؤون المرأة أيضاً لوضع استراتيجية وطنية لتوجيه التدخلات لمعالجة العنف ضد المرأة وتوفير الحماية للناجيات. وتشكّل الخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف ضد المرأة 2011-2019، التي اعتُمدت في عام 2011، إطاراً سياساتياً شاملاً متعدد المستويات[55]. اقترح العديد من المراقبين أن الاستراتيجية تحتاج إلى تحديد أهداف واقعية لضمان تنفيذها بشكل صحيح. ويجري النظر في هذه الانتقادات، فضلاً عن غيرها، كجزء من عملية أوسع لتحديث الاستراتيجية. وتحمل اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، التي أنشئت في عام 2008، بقيادة الوزارة، مسؤولية رصد تنفيذ الاستراتيجية الذي يعتمد على التزام مجموعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي عام 2020، أجرت الإسكوا تحليل حالة لدراسة العنف ضد المرأة في دولة فلسطين من أجل رفد الاستراتيجية الجديدة. يعتبر النهج الشامل أمراً محورياً لتطوير السياسات والإجراءات الوقائية، مدعومة بإطار قانوني صارم.

دال. خدمات العنف ضد المرأة والفتاة

يتكوّن إطار عمل الأمم المتحدة للدعم من ثلاثة محاور، مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF)، وخطة الاستجابة الإنسانية (HRP)، والتدخلات والاستجابة في ظل ولاية الأونروا. أنشأت وزارة شؤون المرأة أول مرصد

48 Independent Commission for Human Rights، 2018. (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان).

49 CEDAW/C/PSE/1.

50 UN ESCWA، 2019.

51 Baldi، 2018، p. 248.

52 UNESCWA، 2019.

53 UN Women، 2019 b UN Women، 2018.

54 UNFPA، UNDP، UN Women، ESCWA، 2018.

55 State of Palestine، Ministry of Women's Affairs، 2011.

وطني للعنف ضد المرأة في عام 2017، والذي يُنتج البيانات ويرصدها، ويدعم مبادرات البرمجة والمناصرة والضغط لمكافحة العنف ضد المرأة. في الواقع، أطلقت الحكومة الفلسطينية، بالشراكة مع العديد من وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة، برنامجين مشتركين، "سواسية 2" و"حياة" في عام 2018[56]. يسعى برنامج سواسية 2 حول تعزيز سيادة القانون في فلسطين إلى دعم إنشاء نظام قانوني قوي وشامل، بينما يركز برنامج حياة حول القضاء على العنف ضد المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة على تغيير الممارسات والمواقف الضارة التي تساهم في العنف ضد المرأة والفتاة في الأسر والمجتمعات المستهدفة.

ويسعى البرنامجان إلى تحسين سُبُل الوصول إلى العدالة والأمن من خلال تقديم خدمات قابلة للمساءلة تمنع العنف وتحمي منه وتستجيب له، بما في ذلك الاحتياجات القانونية الأوسع للمرأة والفتاة؛ على سبيل المثال، تم إعطاء الفِرق المتخصصة داخل هيئات العدالة والأمن الرئيسية، مثل وزارة الداخلية والشرطة المدنية الفلسطينية، ومكتب المدعي العام، ومجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل، دوراً محورياً في تعزيز الاستجابة الجنسانية المؤسسية[57,58].

تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع وحدة حماية الأسرة التابعة للشرطة المدنية الفلسطينية منذ عام 2011 على تعزيز القدرة على التعامل مع حالات العنف ضد المرأة والفتاة. وقد اعتمد رئيس الشرطة الفلسطينية في عام 2011 الاستراتيجية الأولى والتنظيم وإجراءات التشغيل الموحدة للوحدة، للتعامل مع الناجيات من العنف، بما في ذلك الإبلاغ عن الحالات وتقييم المخاطر وإدارة الحالات، وهناك 10 وحدات لحماية الأسرة تعمل حالياً في جميع أنحاء الضفة الغربية. وقد أدت هذه الاستراتيجية إلى زيادة عدد الناجيات من العنف اللواتي يحصلن على خدمات وحدة حماية الأسرة، حيث تضاعف عددهن بين عامي 2011 و2013[59]. مع ذلك، وفقاً لوزارة شؤون المرأة، لا تزال النساء تستصعب إبلاغ الشرطة عن تجاربهن.

كان هناك خمسة مراكز/ملاجئ لمكافحة العنف في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 8102، وهي مركز محور (مركز حماية وتمكين المرأة والأسرة) في بيت لحم، ودار نابلس الآمنة، ومركز الإيواء الطارئ التابع لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في أريحا في الضفة الغربية، ومركز الحياة والبيت الآمن "أمان" في غزة[60]. تقدم هذه المراكز العديد من الخدمات للناجيات، بما في ذلك المأوى والحماية. ويتوفر دعم إضافي من خدمات الدعم السريري والدعم النفسي الاجتماعي والمهنيين في مجال الصحة العقلية (42 في المائة من الإناث) مع تدريب متخصص في العنف الجنساني[61].

ويتسبب الاحتلال الإسرائيلي بشكل أساسي في تشتت الاستجابة[62]. على سبيل المثال، وجد تقييم عام 2018 لخدمات المآوي الخمسة، الحاجة إلى ملاجئ إضافية ونظام إحالة وطني منسق يعمل بكامل طاقته[63]. وعلاوة على ذلك، لم تُدرج الاستجابة الصحية الطارئة للعنف الجنساني في المجموعة المعنية بالحماية (وهي جزء من هيكلية تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت قيادة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) أو أُعطيت الأولوية ضمن المجموعة الصحية، التي تتمثل مهمتها في تعزيز الهيكليات الصحية لدولة فلسطين[64]. وفيما يتعلق بقطاع العدالة، أبرزت منظمة الشبكة الأورومتوسطية للحقوق ضرورة القيام بعمل كبير لمعالجة المواقف الجنسانية في القضاء[65].

56 Women UN، 2019.

57 Women UN، 2019.

58 Women UN، 2016a.

59 Women UN، "Glance a at Results"، Palestine متوفر على الرابط https://:palestine.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women-results-at-a-glance.

60 Qazzaz-Rizq and others، 2018.

61 United Nations، Commission on the Status of Women، 2014.

62 UNFPA، 2017. Hammami and Shehadah، 2017.

63 Qazzaz-Rizq and others، 2018.

64 UNFPA، 2017.

65 EuroMed Rights، 2015.

2. منهجية الدراسة

يصف هذا القسم المنهجية المستخدمة لتقدير:

- انتشار العنف.
- المصاريف من الأموال الخاصة.
- إنتاج الأسرة المعيشية غير المدفوع الأجر، وأعمال الرعاية، والتغيُّب عن أيام الدراسة.
- فقدان الإنتاجية، الذي يشمل التغيُّب، والتأخر، والحضور.
- الزيادة المحتملة في العمل بأجر للناجيات[66].

وقد تم إعداد مسح عام 2019 للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهو مجموعة البيانات الرئيسية المستخدمة لتقدير التكاليف. ونظراً للثغرات الموجودة في مجموعة البيانات، تم إيجاد مصادر بيانات أخرى، بما في ذلك مسح استخدام الوقت للفترة 2013/2012 وإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما تم تحديد المنهجية التي يقوم عليها كل نوع من أنواع التكاليف.

ألف. مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019

مسح العنف الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في المجتمع الفلسطيني في عام 2019 هو ثالث مسح تمثيلي عن العنف على الصعيد الوطني. كما أنه الأول الذي يتضمن أسئلة عن التكاليف الاقتصادية للعنف الزوجي. وقد

66 يعتمد بشكل أساسي على Duvvury وآخرين، 2019.

شمل المسح الذي أُجري بين 13 آذار/مارس و20 أيار/مايو 2019 باستخدام أجهزة لوحية إلكترونية (باستثناء القدس، حيث تم استخدام النموذج الورقي)، ثمانية أقسام رئيسية، بما في ذلك قسم يركز على النساء المتزوجات حالياً أو سابقاً اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18-64 عاماً. ومن عينة إجمالية من 11،545 أسرة معيشية في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، هناك 5،114 امرأة متزوجة حالياً أو سابقاً. وأخذت عينات من امرأتين من 18 أسرة معيشية، ولكن باعتبار أنه لا يتم اتّباع هذه الممارسة لأخذ العينات لدراسات العنف، فقد تم إسقاط امرأة واحدة من كل أسرة من تلك الأسر المعيشية، مما أعطى عينة نهائية حجمها 5،096 أسرة.

باء. وصف العينة

بلغ متوسط عمر النساء المتزوجات حالياً أو سابقاً اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و64 عاماً واللواتي شاركن في مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019، 36.9 (الانحراف المعياري، 11.6). وكانت الغالبية العظمى، 92.7 في المائة، متزوجات عند إجراء المسح، أما الباقي، فإما مطلقات أو أرامل أو منفصلات. وتعاني نسبة مئوية صغيرة من النساء (6.5 في المائة) من نوع واحد أو أكثر من الإعاقة، بما في ذلك إعاقة في الرؤية والسمع والحركة واستخدام اليدين والذاكرة والتركيز والرعاية الذاتية والتواصل. ليس هناك لـ 6 من كل 10 نساء (59.5 في المائة) أي صلة قرابة مع أزواجهن/الزوج السابق. وتعيش نحو 61.3 في المائة من النساء في الضفة الغربية، و38.7 في المائة في قطاع غزة. كما شملت العينة 4 نساء تقريباً من أصل 10 كنّ لاجئات (37.9 في المائة)، مسجلات أو غير مسجلات.

وفيما يتعلق بالتحصيل التعليمي، أكملت النساء في المتوسط 11.5 سنة من التعليم، حيث أفادت 51.6 في المائة أنهن أكملن تعليمهن الثانوي أو العالي. ويتّضح تدني مشاركة المرأة في القوى العاملة في دولة فلسطين، حيث تعمل 16.9 في المائة من النساء في سن العمل، أو يبحثن بشكل حثيث عن عمل. ومن بين النساء اللواتي يعملن، كانت نسبة 83.3 في المائة يعملن بأجر منتظم.

جيم. انتشار العنف الزوجي في آخر 12 شهراً وسابقاً

ولضمان إحكام تقدير تكاليف العنف، اقتصر التحليل على الأشهر الاثني عشر الماضية. ومع ذلك، وبما أن التكاليف المتكبدة في الأشهر الاثني عشر الماضية يمكن أن تكون نتيجة للعنف السابق، فقد شمل التقدير انتشار العنف في الأشهر الاثني عشر الماضية وما يسبقها. تم تقدير انتشار العنف الزوجي باستخدام أسئلة مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019 الأسئلة 1_B_WA إلى 41_B_WA، التي تركز على تجارب العنف النفسي والجسدي والجنسي والاقتصادي والاجتماعي التي ارتكبها الأزواج في الأشهر الأشهر الاثني عشر الماضية. وطرحت هذه الأسئلة على النساء اللواتي كن متزوجات في وقت ما في الأشهر الاثني عشر الماضية، باستثناء الأرامل أو المنفصلات أو المطلقات قبل الاثني عشر شهراً الماضية. وبالتالي، فإن الانتشار الذي تم قياسه هو بين النساء المتزوجات حالياً؛ أي النساء اللواتي كنّ في علاقة زوجية خلال الأشهر الاثني عشر الماضية.

وفي حال تعرضت امرأة لشكل معين من أشكال العنف ولو لمرة واحدة في الأشهر الاثني عشر الماضية، وفقاً لاعتبارات الممارسة الدولية، تم تصنيفها على أنها تعرضت للعنف. لتقدير العنف، تم تقدير انتشار العنف قبل الاثني عشر شهراً الماضية، باستخدام الأسئلة 1_C_WA إلى 41_C_WA. وإذا تعرضت امرأة للعنف في الأشهر الاثني عشر الأخيرة و/أو العنف قبل الأشهر الاثني عشر الماضية، فقد اعتُبرت على أنها تعاني من عنف «سابقاً" (انظر الجدول 1 للاطلاع على تصنيف الأنواع).

الجدول 1. تصنيف أنواع العنف

العنف النفسي	زوجك شتمك أو أهانك
	أخبرك زوجك أنك غبية أو قبيحة أو معاقة أو أي كلمة سيئة
	عيّرك زوجك على نمط ملابسك
	خرب زوجك مقتنياتك
	صرخ زوجك عليك
	تفوه زوجك بتعابير/كلمات سيئة لإغاظتك وإغضابك
	طردك زوجك من المنزل
	هدّد زوجك بأنه سيتزوج امرأة أخرى لأنك أنجبت بنات فقط، أو لم تنجبي أطفالاً
	راقب زوجك هاتفك وطلب منك فتح مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بك للتحقق منها
	شتم/أهان زوجك عائلتك
	سخر زوجك من تعليمك أو تخصصك
العنف الاقتصادي	رفض زوجك إعطائك ما يكفي من المال لتغطية نفقات المنزل على الرغم من أن لديه ما يكفي من المال للإنفاق على أشياء أخرى
	سألك زوجك بالتفصيل كيف أنفقت المال
	سحب زوجك المال من حسابك أو بطاقتك الائتمانية دون إذنك
	أجبرك زوجك على العمل
	أجبرك زوجك على ترك عملك
	منعك زوجك من العمل
	حاول زوجك استغلال ما ورثته من عائلتك بدون إذنك
	تخلص زوجك من مقتنياتك بدون إذنك
العنف الاجتماعي	حدّد زوجك اتصالاتك/علاقاتك بأقاربك من الدرجة الأولى
	منعك زوجك من الخروج مع جاراتك
	حاول زوجك منعك من مقابلة صديقاتك
العنف الجسدي	ألقى زوجك عليك شيئ، قد يكون مؤذياً
	لوى زوجك ذراعك أو شد شعرك
	اعتدى زوجك عليك متسبباً بكدمات وخدوش وجروح طفيفة وآلام في المفاصل
	دفعك زوجك بقوة
	حاول زوجك مهاجمتك بسكين أو فأس أو مجرفة أو أي أداة خطيرة أخرى
	ضربك زوجك على رأسك وأغمي عليك
	ضربك زوجك بأدوات أقل خطورة، مثل الحزام أو العصا
	خنقك زوجك أو حاول خنقك
	أمسكك زوجك بقوة بينما كان يهاجمك
	صفعك زوجك على وجهك
	هاجمك زوجك وأدى إلى كسر أحد عظامك
	أحرق زوجك جلدك عمداً
	رفض زوجك إرسالك إلى طبيب لتلقي العلاج، أو شراء الدواء
	منعك زوجك من استخدام المساعدات الطبية أو الأدوية

العنف الجنسي	رفض زوجك استخدام وسائل منع الحمل (تحديد النسل) على الرغم من أنك طلبت ذلك
	أجبرك زوجك جسدياً على ممارسة الجنس
	استخدم زوجك أشكالاً مختلفة من العنف معك، مثل الضرب واستخدام أدوات خطيرة، لإجبارك على ممارسة أشكال مختلفة من الاتصال الجنسي ضد إرادتك
	هدد زوجك/أجبرك على ممارسة الجنس معه
	تجاهل زوجك رغباتك الجنسية

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى مسوحات تتعلق بالعنف في المجتمع الفلسطيني، 2019.

دال. التكاليف من الأموال الخاصة

قُدرت التكاليف من الأموال الخاصة للنساء اللاتي أبلغن عن أي شكل من أشكال العنف في الأشهر الاثني عشر الماضية. وهي تشمل التكاليف التي تتكبدها الناجيات للوصول إلى الخدمات الصحية والقانونية، واستبدال الممتلكات وغيرها من التكاليف المالية. وقُدرت جميع التكاليف من الأموال الخاصة باستخدام أوزان التوسع لاشتقاق العدد الإجمالي للناجيات اللاتي يبلغن على المستوى الوطني عن كل فئة من فئات الإنفاق.

1. التكاليف الصحية

تغطي التكاليف الصحية من الأموال الخاصة الأموال التي أُنفقت خلال الأشهر الاثني عشر الماضية على الخدمات، بما في ذلك: طبيب أو ممرضة أو صيدلي أو فني صحّي، رسوم المستشفى، أوالعيادة، أوالمركز الصحي (باستثناء المبيت ليلة واحدة) ، إذا تم قضاء أيام في المستشفى؛ تكاليف النقل، بما في ذلك تكاليف مصاحبة المرأة، وبما في ذلك المرافقة؛ الاختبارات، مثل الأشعة السينية أو الفحوصات المخبرية؛ الأدوية والعلاجات؛ العلاج الطبي البديل مثل الطب العربي أو طب الأعشاب. ومصاريف أخرى تتعلق بالحصول على الرعاية الصحية، مثل الطعام والشراب، بما في ذلك للمرافقين، الاستشارات الطبية كالأطباء النفسيين واستشارات أخرى؛ وتقارير طبية أو صحية أخرى.

2. التكاليف القانونية

والتكاليف القانونية من الأموال الخاصة هي التكاليف التي تكبدتها الناجيات من العنف الزوجي في الأشهر الاثني عشر الماضية، بما في ذلك: أتعاب المحامين ورسوم المحكمة والمنازعات القضائية؛ نفقات الاستشارة، مثل الذهاب إلى مركز استشارات قانونية؛ التقارير أو أي رسوم أخرى؛ نفقات أخرى، مثل النقل والاتصالات والغذاء؛ استشارات قانونية عبر الإنترنت.

3. تكاليف استبدال الممتلكات

وتشمل هذه التكاليف تكلفة استبدال الممتلكات، من الأموال الخاصة، في الأشهر الاثني عشر الماضية بسبب التدمير أو الكسر الذي قامت به امرأة أو زوجها بسبب العنف الزوجي ضد المرأة. وتشمل هذه العناصر: الأطباق وأدوات المائدة والأواني والأجهزة الإلكترونية، مثل الهاتف المحمول أو جهاز التحكم عن بعد أو الجهاز اللوحي أو الكمبيوتر المحمول؛ والأجهزة الكهربائية؛ والسيارة والدراجة الهوائية أو ألعاب الأطفال، والتحف والساعات الجدارية؛ والسجاد والملابس والأثاث، مثل الأرائك.

4. التكاليف المالية الأخرى

تتضمن التكاليف المالية الأخرى من الأموال الخاصة التي تكبدتها الناجيات من العنف الزوجي في الأشهر الاثني عشر الماضية: النقل إلى منزل الوالدين أو إلى وجهة أخرى نتيجة لمغادرة المنزل أو المكان الذي وقع فيه العنف؛ وفواتير الاتصالات والهواتف المحمولة؛ والنفقات الأخرى، بما في ذلك الطعام والشراب واستئجار المنازل والفنادق والتدبير المنزلي.

5. إجمالي التكاليف من الأموال الخاصة

وتقدر إجمالي التكاليف من الأموال الخاصة للناجيات على النحو التالي:

OOP Costs=Health Costs+Legal Costs+Property Replacement Costs+Other Financial Costs

(التكاليف من الأموال الخاصة = التكاليف الصحية + التكاليف القانونية + تكاليف استبدال الممتلكات + تكاليف مالية أخرى)

ثم قُدرت التكاليف الإجمالية للنفقات من الأموال الخاصة كنسبة من الإنفاق الشهري للفرد في دولة فلسطين، الذي استُمد من موقع المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء على شبكة الإنترنت، باستخدام الصيغة التالية[67]:

OOP costs as a proportion of per capita non-food expenditure

التكاليف من الأموال الخاصة كنسبة من نصيب الفرد من الإنفاق غير الغذائي

$$= \frac{\text{(Average OOP cost incurred by survivors)}}{\text{(Monthly per capita non-food expenditure*12)}}$$

متوسط التكلفة من الأموال الخاصة التي تكبدتها الناجيات/الإنفاق الشهري للفرد على غير الغذاء * 12

هاء. إنتاج الأسرة المعيشية غير المدفوع الأجر، وأعمال الرعاية، والتغيُّب عن أيام الدراسة

قُدرت خسارة الإنتاج المنزلي غير المدفوع الأجر، في شكل عمل منزلي وأعمال رعاية للأطفال والمسنين بسبب العنف الزوجي في الأشهر الاثني عشر الماضية. وبسبب عنفهم ضد زوجاتهم، قد يتوقف الأزواج عن القيام بالأعمال المنزلية والرعاية، كما قدرت أيامهم الضائعة.

وشملت أعمال الرعاية ما يلي: رعاية الأطفال، مثل الحمل، والتغذية/الرضاعة الطبيعية، والتنظيف، واستحمام الأطفال وتغيير الحفاضات، وإعداد الأطفال للمدرسة ورعايتهم الطبية/الصحية؛ ورعاية كبار السن والمرضى كالعناية الشخصية، والرعاية الطبية، والمرافقة إلى الخدمات الطبية/الصحية، وإعداد الطعام وتعليم الأطفال، مثل القراءة والتدريب ومساعدتهم.

وشملت الأنشطة المنزلية ما يلي: الأعمال المنزلية، مثل إعداد وجبات الطعام، والتنظيف العادي للغرف، والحمامات والمطابخ، والغسيل، وترتيب الأدوات المنزلية، وتنظيف الغبار، وغسل النوافذ، وتلميع الأرضيات، والتخلص من القمامة. التسوق للأسرة المعيشية، بما في ذلك شراء المنتجات الغذائية (البقالة من جميع الأنواع)، واللوازم الطبية، واللوازم المدرسية، والوقود، والملابس، والأجهزة المنزلية والأثاث؛ والأعمال المنزلية الأخرى، مثل التنظيف الخارجي العادي للمرائب والباحات، وجمع أوراق الشجر.

وسُئلت الناجيات عن عدد الأيام التي لم يستطعن فيها أو لم يستطع أزواجهن القيام بهذه الأنشطة المنزلية والرعاية. وتم تحويلها إلى أيام عمل رعاية ضائعة بناءً على الصيغة التالية:

67 Palestine of State، PCBS، 2017.

Total care work days lost

(Number of days activities and care work could not be perfomed*Average minutes spent on activities)

= ((Total minutes in an hour (60)*Total care work hours in a Care Work day (6.6 or 2.7))

مجموع أيام عمل الرعاية الضائعة

عدد الأيام التي تعذر فيها أداء الأنشطة وأعمال الرعاية * متوسط الدقائق التي تم قضاؤها على الأنشطة / إجمالي الدقائق في الساعة (60) * إجمالي ساعات عمل الرعاية في يوم عمل الرعاية (6.6 أو 2.7)

وقد أُخذ متوسط الدقائق التي قضاها الرجال والنساء في الأنشطة المنزلية وأعمال الرعاية من النتائج الرئيسية لمسح استخدام الوقت الفلسطيني للفترة 2012/2013[68]. لم يستخدم تقرير مسح استخدام الوقت لأنه كان يحتوي على نتائج للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن 10 سنوات وما فوق، في حين كانت النتائج الرئيسية للنساء من سن 18 فما فوق، على غرار مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019[69]. واستناداً إلى النتائج، افتُرض أن يوم عمل الرعاية للمرأة يعادل 6.6 ساعات؛ أما بالنسبة للأزواج الذين يقومون بأعمال الرعاية، فقد بلغت 2.7 ساعات.

ويتطلب تقدير أيام عمل الرعاية أيضا توزيعاً للوقت الذي يقضيه كل من النساء والرجال في الأنشطة المنزلية وأعمال الرعاية. وطالما لم يكن هذا متاحاً في تقرير استخدام الوقت، فقد افترض بعد خصم الوقت الذي يُقضى في التسوق، أنه أنفق 90 في المائة من الوقت المتبقي على مختلف الأعمال المنزلية، و10 في المائة على الأعمال المنزلية الأخرى. وفيما يتعلق بأعمال الرعاية، افترض أن الرجال والنساء ينفقون[70] في المائة من الوقت على رعاية الأطفال، متضمناً نصف هذا الوقت على تعليمهم، و30 في المائة على رعاية المسنين.

ولتسييل أيام عمل الرعاية، تم تحويل الحد الأدنى للأجر اليومي للنساء والرجال إلى أجر ساعي ثم ضُرب في عدد ساعات عمل الرعاية الخاصة بالنساء وأزواجهن. وكما لاحظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن أعمال الرعاية في المنزل تجعل الكثير من العمل مدفوع الأجر الذي يحرك اقتصاد السوق ممكنا[70]. ولذلك، تؤدي هذه التقديرات دوراً حاسماً في تقدير التكاليف الإجمالية للعنف.

كما سُئلت الناجيات من العنف الزوجي عن عدد الأيام الدراسية التي غاب عنها أطفالهن في الأشهر الاثني عشر الماضية، واستخدمت في ذلك أوزان التوسع لاشتقاق الأيام الضائعة على الصعيد الوطني.

واو. فقدان الإنتاجية

غالباً ما يكون فقدان الإنتاجية أكثر من مجرد التغيُّب، أي، فقدان العمل. وهو يتضمن تأثير التأخر عن العمل (التأخر)، والعمل بشكل غير منتظم أو بأقل إنتاجية (الحضور) كنتيجة للعنف. كما أنه يؤدي إلى فقدان إنتاجية أزواج الناجيات من العنف الزوجي.

ولذلك يشمل تقدير فقدان الإنتاجية الناجيات وأزواجهن على حد سواء. أُخذت الأسئلة/العناصر لقياس التغيُّب والتأخر والحضور من مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019، والأوزان من دوفري (Duvvury) وفارا-هورنا (Horna-Vara) وشذى (Chadha) (2020). ويبين الجدول 2 العناصر المستخدمة لقياس فقدان الإنتاجية للناجيات مع الأوزان ذات الصلة. على سبيل المثال، يعني الوزن 1 أن يوم العمل يُحسب على أنه يوم كامل، والوزن 0.25 أن اليوم الواحد يُقاس على أنه ربع يوم عمل.

68 Palestine of State، PCBS، 2014.

69 نفس المرجع أعلاه.

70 UNDP، 2016.

الجدول 2. عناصر فقدان الإنتاجية للناجيات

النوع	الأوزان
التغيُّب	
التغيُّب عن العمل المدفوع الأجر (إجازة مدفوعة الأجر)	1
التغيُّب عن العمل المدفوع الأجر (إجازة غير مدفوعة الأجر)	1
التغيُّب عن العمل بدون أجر (فرد من الأسرة غير مدفوع الأجر أو غيره)	1
الحضور	
تأثر القدرة على العمل	0.25
أخّر الزوج عملك أو أفسده	1
خفّض قدرتك على التركيز	0.25
قلّل ثقتك بنفسك	0.25
التأخر	
الاضطرار على تغيير الطريق إلى العمل أو وسيلة النقل المستخدمة	0.125

المصدر: المؤلفون، استناداً إلى مسوحات تتعلق بالعنف في المجتمع الفلسطيني، 2019. Vara، 2020-Duvvury، Horna and Chadha.

تم قياس التغيُّب بين الأزواج باستخدام نفس العناصر، بينما تم قياس الحضور بسؤال واحد يتعلّق بوقت العمل الذي تأثر سلباً. لم يتم قياس التأخر بالنسبة للأزواج.

ولتقدير القيمة النقدية للخسارة الإنتاجية، كان لا بد من تخصيص أجور للنساء والرجال لأن مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019 لم يسأل تحديداً عن الرواتب أو الأجور أو غيرها من المدفوعات النقدية/العينية.

واستخدمت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الأجور الخاصة بحسب المهنة والجنس. وبالنسبة لفقدان الإنتاجية، تم تخصيص أجور الناجيات اللواتي فاتتهن أيام العمل من خلال مطابقة مهنهن. نظراً لأن مسح 2019 قدم مجموعات رئيسية فرعية من المهن بناءً على المعيار الدولي (التصنيف الدولي الموحد للمهن) (ISCO) 08، فقد تم مطابقة متوسط الأجر المقدّم من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مع هذه المجموعات. وبالنسبة للناجيات اللاتي فاتتهن أيام عمل ولم تكن مهنتهن ممثلة في البيانات، تم تحديد الحد الأدنى للأجور لجميع المهن (العاملون في مجال الرعاية الشخصية). وبالنسبة لفقدان إنتاجية أزواج الناجيات، اعتُمد متوسط أجر جميع المهن.

وفيما يتعلق بأعمال الرعاية والأنشطة المنزلية، حُدّد للناجيات الحد الأدنى للأجور لجميع المهن (العاملات في مجال الرعاية الشخصية). كما حُدّد لأزواج الناجيات الحد الأدنى للأجور لجميع المهن (مزارعو الكفاف وصيادو الأسماك والصيادون وجامعو الثمار).

زاي. الزيادة المحتملة في العمل بأجر

تعد نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في دولة فلسطين من بين الأدنى في العالم (21.6 في المائة) حيث أشارت دراسة أُجريت في عام 2020 إلى التمييز الجنساني في سوق العمل من حيث الفرص والأجور[71]. حاولت هذه الدراسة ربط العمل منخفض الأجر الخاص بالناجيات بالعنف الزوجي واتخاذ القرار بشأن طبيعة عملهن المأجور.

وبالنظر إلى المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2019 حول وضع القوى العاملة في

71 Hammoudeh، 2020.

الأسبوع السابق، افترض أن النساء العاملات في ذلك الأسبوع كن يعملن أيضاً في الأشهر الـ 12 الماضية. وبناءً على ذلك، استخدمت هذه الدراسة طريقتين لإظهار الزيادة المحتملة في العمل بأجر في غياب العنف الزوجي. أولاً، باستخدام الأسئلة WA27 (أجبرك زوجك على ترك عملك) وWA28 (منعك زوجك من العمل)، افترض أن الناجيات اللاتي كن متوقفات عن العمل بأجر في الأشهر الاثني عشر الماضية، ومنعهن أزواجهن من العمل و/أو أجبرهن على ترك العمل، توقفن عن العمل في العام الماضي بسبب العنف الزوجي.

لا تشير البيانات إلى الوضع الوظيفي الرئيسي للنساء اللواتي منعن من العمل و/أو أجبرن على ترك العمل بالنسبة لجميع النساء. وفي غياب ذلك، واستناداً إلى البيانات المتاحة عن حالة عمل الناجيات اللاتي قدمن هذه المعلومات، افترض أن نفس النسبة (88.4 في المائة) تعمل بأجر. من المتوقع أن تُمنع المرأة من العمل و/أو تجبر على ترك العمل عندما تكون موظفة بأجر أكثر مما هي عليه عندما تكون صاحبة عمل أو تعمل لحسابها الخاص أو عاملة بدون أجر ضمن الأسرة. ولذلك، فإن نسبة النساء العاملات بأجر اللاتي منعن من العمل و/أو أجبرن على ترك العمل (88.4 في المائة) أعلى قليلاً مقارنة بالنساء العاملات بأجر عموماً (83.3 في المائة).

وفي الطريقة الثانية، أجرت هذه الدراسة الانحدار اللوجستي متعدد المتغيرات لتحديد عوامل توظيف الإناث بأجر في دولة فلسطين. مع اعتبار العمل بأجر (المتغير الثنائي) كمتغير تابع، شمل المتغير المستقل الأساسي سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بتوظيف المرأة بأجر. وشملت المتغيرات المشتركة العمر، وعدد سنوات الدراسة، ووجود الإعاقة أو عدم وجودها، ووضع اللجوء، والمنطقة، ومؤشر الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والإنفاق المنزلي في الشهر الماضي على جميع السلع والخدمات. وتشير الأدبيات إلى أن العديد من المتغيرات المشتركة هي عوامل مشاركة المرأة في القوة العاملة/العمل بأجر[72]. ونظراً للقيود المفروضة على البيانات، لا يمكن إدماج جميع المتغيرات المشتركة، بما في ذلك المعايير الاجتماعية وحالة القوة العاملة للزوج ومهنته، وهو ما قد يفسر أيضاً مشاركة المرأة في العمل بأجر. ولهذا السبب نفسه، يفترض تحليل الحساسية حدوث زيادة طفيفة نسبياً في العمل بأجر للإناث مقارنة بنسب الاحتمالات المرتفعة بشكل مذهل[73].

وكبديل عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي، أنشئ مؤشر للثروة قائم على الأصول باستخدام السؤال HC04 في بيانات الإقامة (الخدمات أو السلع المتاحة للأسرة المعيشية). وبما أن المتغيرات ثنائية، فقد تم تشغيل تحليل المكون الأساسي غير الخطي، الذي يشار إليه أيضاً بالتحليل الأساسي القاطع، أو CATPCA، لتقليل المتغيرات إلى أبعاد ذات معنى.

تم تشغيل CATPCA الأولي مع جميع متغيرات الأصول، ستة أبعاد مقدرة بقيم Eigen التي تزيد عن 1. ومع ذلك، باستثناء البعد 1، كان alpha s‘Cronbach أقل من 0.7، مما يعني انخفاض الاتساق الداخلي داخل بقية الأبعاد. واستبعدت من مؤشر الحالة الاجتماعية والاقتصادية بعض العناصر مثل الثلاجات والغسالات وطبق استقبال الأقمار الصناعية وتكييف الهواء المركزي ونُظُم التدفئة المركزية ومواقد الكهرباء/الغاز والإنترنت الفلسطيني وخطوط الهاتف المحمول وخطوط الإنترنت الإسرائيلية. ويرجع ذلك إلى انخفاض التباين في هذه البنود في البعد 1 (أقل من 0.1). وقبل استبعاد المتغيرات، مثّل البعد 1 نسبة 18 في المائة من التباين في النموذج؛ وبعد الاستبعاد، مثل البعد 1 نسبة 24.1 في المائة من التباين. نظراً لأن مؤشر الحالة الاجتماعية والاقتصادية يمثل تبايناً منخفضاً في الأصول/الخدمات، فقد تمت إضافة متغير التحكم الإضافي للإنفاق الذي تم إنفاقه على جميع السلع والخدمات في الشهر الماضي كمقياس ثانٍ للحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة المعيشية.

يوفر الانحدار اللوجستي المتعدد المتغيرات بالنسبة للناجيات من العنف الزوجي احتمالات أكبر بكثير لمشاركتهن في العمل بأجر، إذا كانت طبيعة العمل تقررها المرأة بالأغلبية أو بنفسها أو بشكل مشترك (الزوج والمرأة) مما كانت عليه عندما كان يتخذ الزوج القرار بالأغلبية أو بنفسه. واستناداً إلى الاحتمالات الأعلى، أُجري تحليل الحساسية مع افتراض ازدياد العمل بأجر للناجيات بنسبة 30 في المائة و40 في المائة و50 في المائة إذا كانت الناجيات يتخذن القرار بشأن عملهن بأجر بالأغلبية أو بأنفسهن أو يفعلن ذلك بالاشتراك مع الأزواج.

72 Hamidi-El and Assaad، 2001؛ Chamlou، Ahmed and Muzi، 2011؛ Spierings، Verloo and Smits، 2010 ADDIN CITE.EN.

73 تقيس نسبة الاحتمالات هنا احتمالات الناجين الذين يقررون المشاركة في العمل بأجر فقط/في الغالب بأنفسهم مقارنة بالناجين الذين يتخذ الأزواج فقط/في الغالب القرار.

3. النتائج

ألف. انتشار العنف الزوجي في آخر 12 شهراً وسابقاً

أفادت ست نساء من كل عشر نساء متزوجات حالياً بأنهن تعرضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف من أزواجهن في الأشهر الاثني عشر الماضية، وأبلغت 22.7 في المائة عن العنف الجسدي و/أو الجنسي. وأفادت نسبة 56.4 في المائة من النساء المتزوجات حالياً بأنهن تعرضن للعنف النفسي في الأشهر الاثني عشر الماضية. وأبلغ ما يقرب من 67 في المائة من النساء المتزوجات في الوقت الحالي أو سابقاً أنهن كنّ يتعرضن للعنف بشكل دائم، و36.7 في المائة أبلغن عن تعرضهن للعنف الجسدي و/أو الجنسي دائماً (الشكل 2).

يتعرض غالبية النساء المتزوجات حالياً لأشكال متعددة من العنف. كما أبلغ حوالي 96.1 بالمائة من الناجيات عن تعرضهن للعنف الجسدي و/أو الجنسي، وعن تعرضهن أيضاً للعنف النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. ولم يبلغ سوى 36.7 في المائة فقط من الناجيات أنهن تعرضن للعنف النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي فقط.

كان انتشار جميع أشكال العنف في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية، حيث أفادت حوالي 71 في المائة من النساء في قطاع غزة بأنهن تعرضن لشكل من أشكال العنف في الأشهر الاثني عشر الماضية (الشكل 3).

الشكل 2. العنف الزوجي الذي تتعرض له المرأة المتزوجة حالياً أو سابقاً

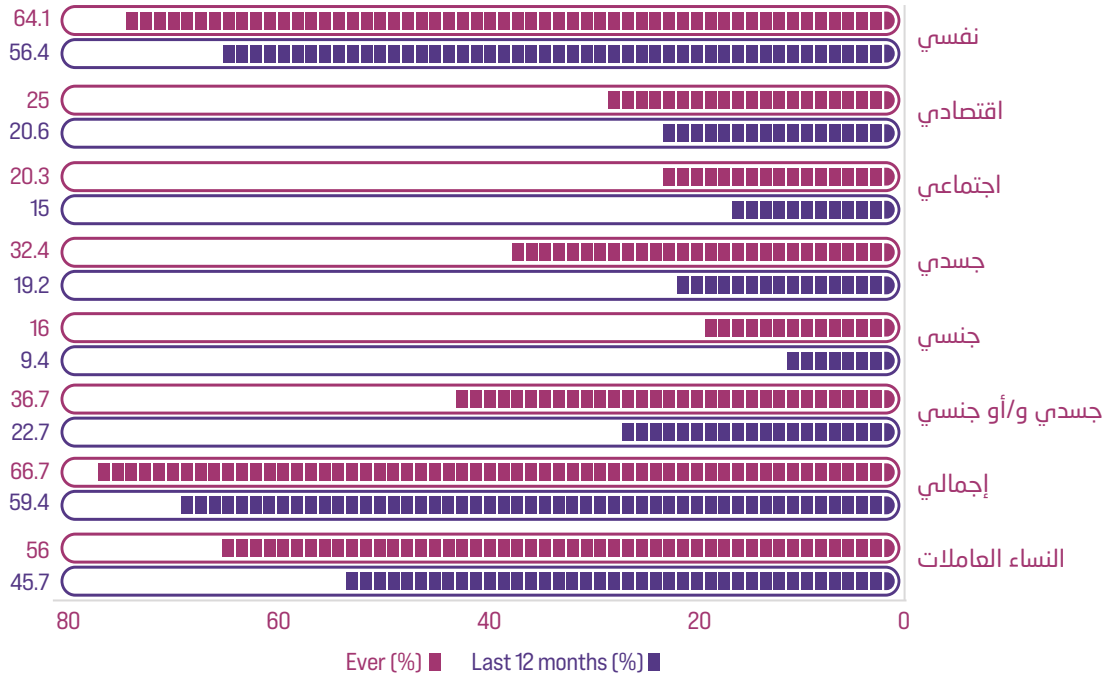

المصدر: معدّو هذه الورقة.

الشكل 3. العنف الزوجي الذي تعرضت له النساء المتزوجات حالياً في الأشهر الـ 12 الماضية، بحسب المنطقة

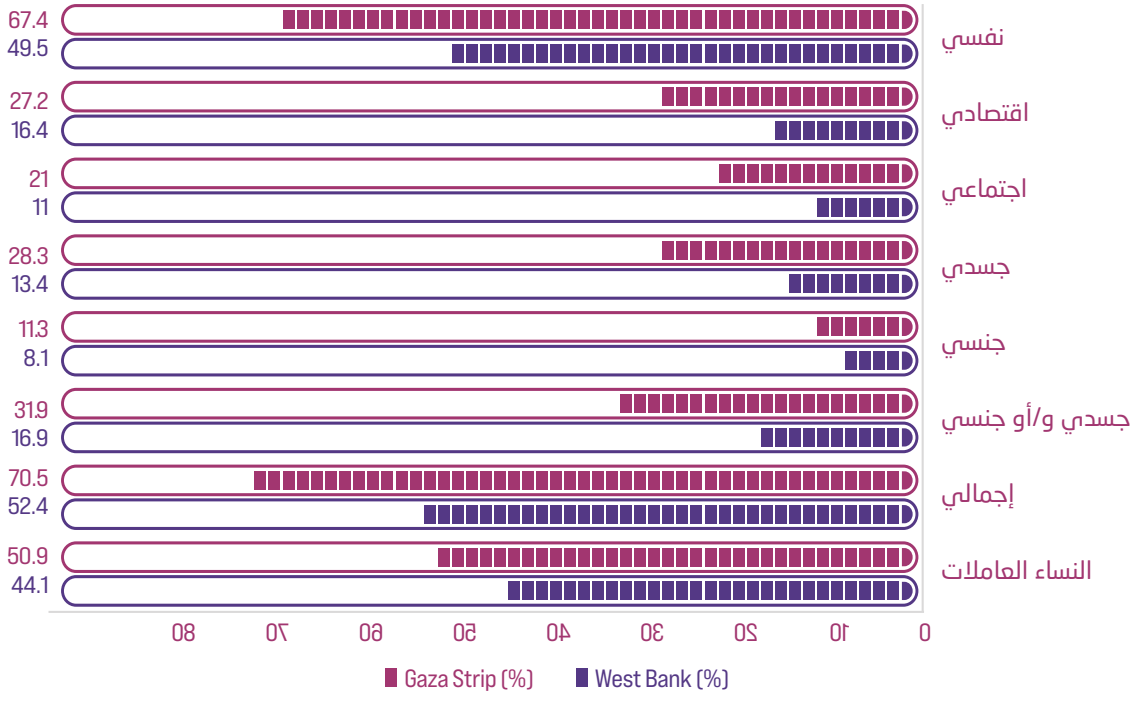

المصدر: معدّو هذه الورقة.

يبين الشكل 4 انتشار العنف بحسب الفئة العمرية. تم تصنيف النساء حسب العمر على المجموعات التالية: 18-25، 26-40، 41-55، 56-64. يتراجع باستمرار انتشار العنف مع تقدم العمر، وكان معدل انتشار النساء في الفئة العمرية الأعلى أقل من النساء في الفئة العمرية الأدنى.

يوضح الشكل 5 النسبة المئوية للنساء اللواتي تعرضن لأشكال فردية أو متعددة من العنف الزوجي في الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى المستوى الوطني. في حين أن النسب المئوية للنساء اللواتي يتعرضن لشكل واحد فقط من أشكال العنف متساوية تقريباً، فإن نسبة النساء اللواتي يتعرضن لثلاثة أشكال أو أكثر من العنف في قطاع غزة تقارب ضعفي النسبة في الضفة الغربية. بينما أبلغ عدد أقل بكثير من النساء في قطاع غزة عن عدم تعرضهن للعنف "لا عنف"، مقارنة بالضفة الغربية 29.5 في المائة و40.6 في المائة على التوالي.

الشكل 4. العنف الزوجي الذي تعرضت له النساء المتزوجات حالياً في الأشهر الـ 12 الماضية، بحسب الفئة العمرية

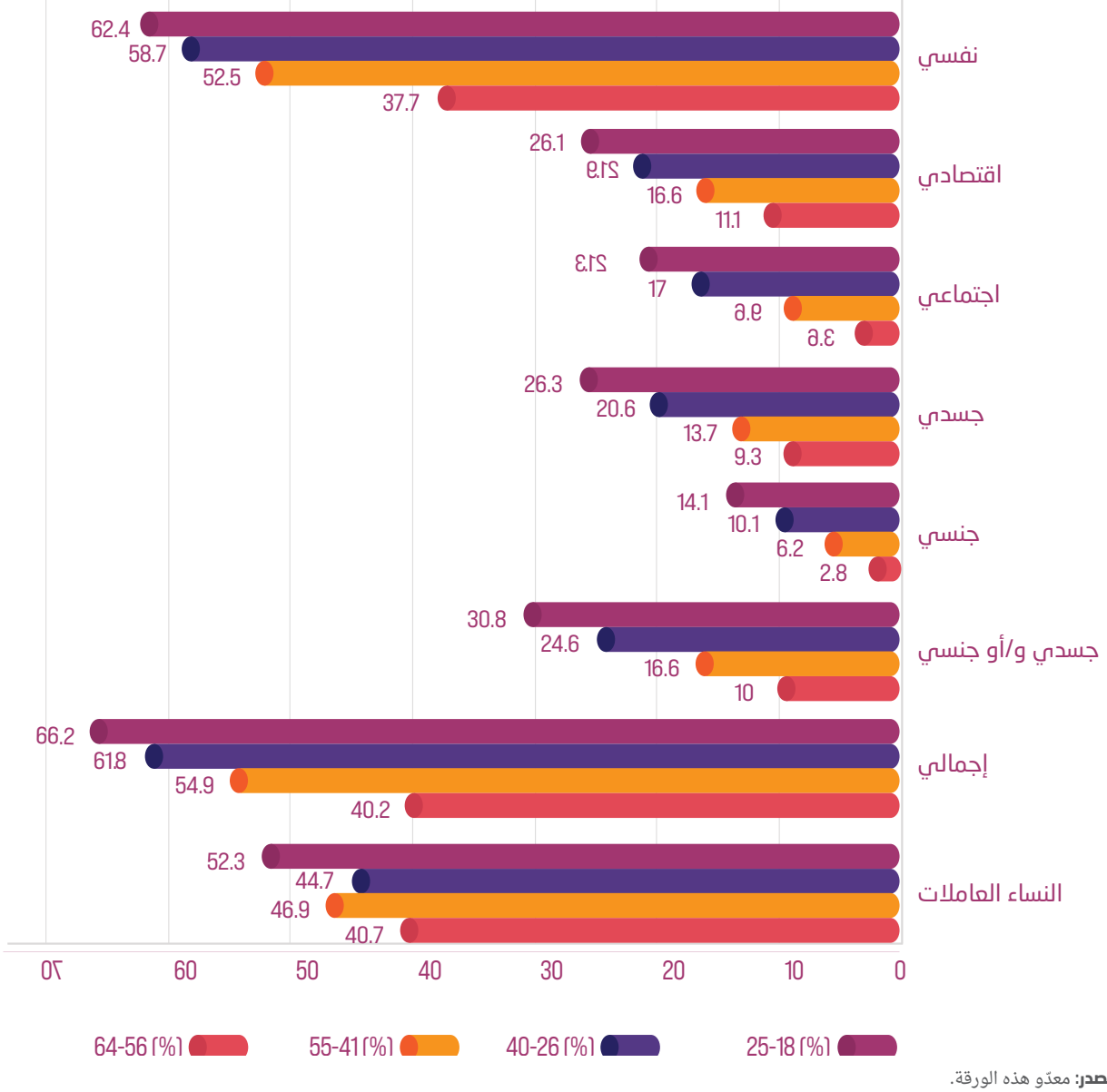

المصدر: معدّو هذه الورقة.

الشكل 5. النسبة المئوية للعنف الزوجي الذي تم التعرض له بشكل أو أكثر خلال ال 12 شهراً الماضية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى المستوى الوطني

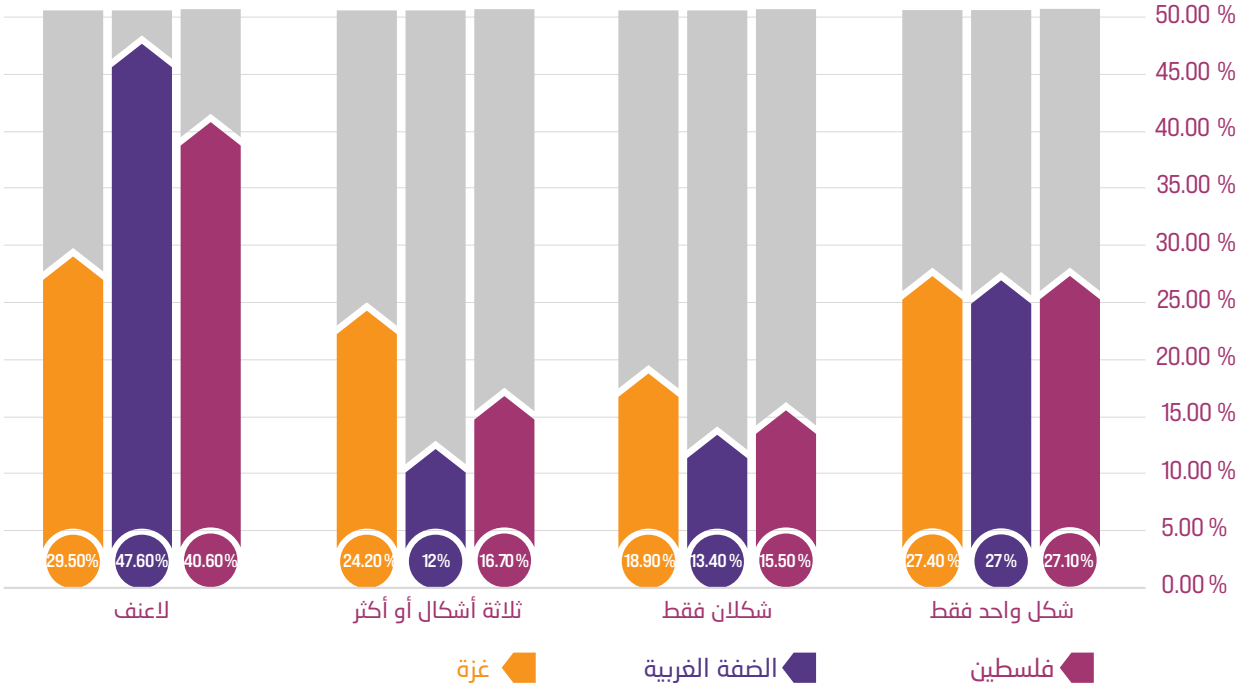

باء. التكاليف من الأموال الخاصة في الأشهر الـ 12 الماضية

يبين هذا القسم التكاليف من الأموال الخاصة التي تكبدتها الناجيات نتيجة لأي شكل من أشكال العنف الزوجي. وتتعرض غالبية الناجيات اللاتي أبلغن عن التكاليف من الأموال الخاصة لأشكال متعددة من العنف (63.2 في المائة)، تليهم الناجيات اللاتي يعانين فقط من العنف النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي (36.3 في المائة). ولا يمثل الناجيات اللواتي يعانين من العنف الجسدي و/أو الجنسي سوى 0.5 في المائة من مجموع الناجيات اللاتي يبلغن عن التكاليف من الأموال الخاصة.

1. النفقات الصحية

ذكر أكثر من 6 في المائة من النساء المتزوجات حالياً اللاتي تعرضن للعنف الزوجي في الأشهر الاثني عشر الماضية أنهن بحاجة إلى رعاية أو خدمات صحية. وتلقى أقل من نصف هؤلاء النساء رعاية صحية (2.5 في المائة). وأفادت نسبة أقل من النساء المتزوجات حالياً اللاتي يتعرضن للعنف الزوجي (2.3 في المائة) عن تكاليف الخدمات الصحية من الأموال الخاصة، حيث بلغ متوسط النفقات المتكبدة 658.3 شاقلاً إسرائيلياً (184.30 دولاراً) (الجدول 3).

2. النفقات القانونية

أبلغ 2.6 في المائة فقط من النساء المتزوجات حالياً اللاتي يتعرضن للعنف الزوجي عن حاجتهن إلى خدمات قانونية/استشارات قانونية، وتلقى نصفهن هذه المساعدة في الأشهر الاثني عشر الماضية (1.3 في المائة). كما أبلغت نسبة أقل من النساء المتزوجات حالياً (1.2 في المائة) عن إنفاقهن من أموالهن الخاصة على الخدمات القانونية، وبلغ متوسط الإنفاق 3 073.7 شيكلاً إسرائيلياً (860.60 دولاراً).

3. تكلفة/مصاريف استبدال الممتلكات

أفاد حوالي 20.2 في المائة من النساء المتزوجات حالياً اللواتي يتعرضن للعنف الزوجي أنهن أو أزواجهن تلفوا أو كسروا أشيائهن الخاصة في الأشهر الـ 12 الماضية بسبب العنف الزوجي. وبلغ متوسط الإنفاق على استبدال هذه الأشياء، المتكبدة أو المقدرة، 474.1 شيكلاً إسرائيلياً (132.70 دولاراً).

4. النفقات/التكاليف المالية الأخرى

أفاد ما يقرب من 10 في المائة (9.6 في المائة) من النساء المتزوجات حالياً اللاتي يتعرضن للعنف الزوجي في الأشهر الاثني عشر الماضية بأنهن تكبدن تكاليف مالية أخرى، مثل النقل والاتصالات والطعام والشراب، بسبب العنف. وبلغ متوسط النفقات لهذه التكاليف المالية الأخرى 183.2 شيكلاً إسرائيلياً (51.30 دولاراً).

5. إجمالي المصاريف من الأموال الخاصة

إجمالا، أبلغت امرأة واحدة من كل أربع نساء متزوجات (25.2 في المائة) تتعرض حالياً للعنف الزوجي في الأشهر الاثني عشر الماضية، عن تكبدها بعض النفقات من أموالها الخاصة.

بلغ متوسط النفقات التي تكبدتها الناجيات من العنف الزوجي من حسابهن الخاص في الأشهر الاثني عشر الماضية 658.3 شيكلاً إسرائيلياً (184.30 دولاراً). ويبلغ متوسط الإنفاق السنوي غير الغذائي للفرد في دولة فلسطين 1 568.3 شيكلاً إسرائيلياً (439.10 دولاراً). ويعني ذلك أن 25.1 في المائة من الناجيات من العنف الزوجي (العدد = 132،306) اللاتي تكبدن بعض تكاليف من حسابهن الخاص أنفقن، في المتوسط، 11.8 في المائة من نفقاتهن السنوية غير الغذائية على هذه التكاليف.

نجد بعض الاختلافات عند النظر بالتكاليف من الأموال الخاصة التي تكبدتها الناجيات من العنف الزوجي خلال الـ 12 شهراً الماضية في الضفة الغربية وقطاع غزة. يوضح الجدولان 4 و5 النتائج المتعلّقة بالضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

الجدول 3. التكاليف التي تتكبدها الناجيات من حسابهن الخاص بسبب العنف الزوجي، خلال الأشهر الـ 12 الماضية

نوع النفقات	N (حجم العينة)أ	النسبة المئوية للنساء المتزوجات حالياً اللاتي يتعرضن للعنف (نسبة مئوية)	متوسط الإنفاق (شيكل)	متوسط الإنفاق (دولار أمريكي)ب
صحية	12,065	2.3	672.4	188.3
قانونية	6,291	1.2	3,073.7	860.6
استبدال الممتلكات	106,371	20،2	474.1	132.7
مالية أخرى	50,314	9،6	183.2	51.3
المجموع (95 في المائة CIج)	**132,306**	**25،1**	**658.3 (±111.5)**	**184.3 (±31.2)**
نصيب الفرد من الإنفاق الشهري غير الغذائي، 2017				**130.7**
نصيب الفرد من الإنفاق السنوي غير الغذائي، 2017				**1,568.3**
نفقات الناجيات كنسبة من نصيب الفرد من الإنفاق غير الغذائي				**11.8 نسبة مئوية**

المصدر: معدّو هذه الورقة.

أ. يتم تقريب الملاحظات المرجحة للعرض وليس للتقدير.

ب. يقدّر أن 1 شيكل يعادل 0.28 دولار استناداً إلى سعر الصرف في وقت مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019.

ج. نطاق الثقة = CI.

الجدول 4. التكاليف من الأموال الخاصة التي تكبدتها الناجيات من العنف الزوجي في الضفة الغربية، خلال الـ 12 شهراً الماضية

نوع الإنفاق	N*	نسبة الناجيات المتزوجات حالياً اللاتي يبلّغن عن الإنفاق (بالنسبة المئوية)	متوسط الانفاق (شيكل)	متوسط الإنفاق (بالدولار الأمريكي)**
صحة	4،646	1.6	1،066.1	298.5
قانوني	3،075	1.1	4،705.8	1،317.6
استبدال ممتلكات	56،633	19.9	576	161.3
مالية أخرى	14،712	5.2	256.5	71.8
عام (95 في المائة CI)	64،279	22.6	868.3 (679.6، 1057)	243.1 (190.3، 296)
الإنفاق الشهري غير الغذائي للفرد (2017)				173.6
الإنفاق السنوي غير الغذائي للفرد (2017)				2،083.2
إنفاق الناجيات كنسبة من نصيب الفرد من الإنفاق غير الغذائي				**11.7 في المائة**

* تم تقريب الملاحظات الترجيحية للعرض وليس للتقدير ** تم افتراض أن 1 شيكل جديد يعادل 0.28 دولاراً أمريكياً بناءً على سعر الصرف في وقت المسح.

بلغ متوسط الإنفاق من الأموال الخاصة التي تكبدتها الناجيات من العنف الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية في الضفة الغربية 868.3 شيكل (243.10 دولار). يبلغ متوسط الإنفاق السنوي غير الغذائي للفرد في الضفة الغربية (2,083.20 دولار أمريكي). وهذا يعني أن 22.6 في المائة من الناجيات من العنف الزوجي (N= 64,279) اللواتي تحملن بعض التكاليف من الأموال الخاصة في الضفة الغربية أنفقن، في المتوسط، 11.7 في المائة من إنفاقهن السنوي غير الغذائي على هذه النفقات.

الجدول 5. التكاليف من الأموال الخاصة التي تكبدتها الناجيات من العنف الزوجي في قطاع غزة، خلال الـ 12 شهراً الماضية

نوع الإنفاق	N*	نسبة الناجيات المتزوجات حالياً اللاتي يبلّغن عن الإنفاق (بالنسبة المئوية)	متوسط الانفاق (شيكل)	متوسط الإنفاق (بالدولار الأمريكي)**
الصحة	4،646	3.1	425.9	119.3
القانوني	3،216	1.3	1،513.1	423.7
استبدال الممتلكات	49738	20.6	358	100.2

المالية الأخرى	35،602	14.7	152.9	42.8
عام (95 في المائة CI)	68،027	28.2	459.8 (338.9، 580.6)	128.7 (94.9، 162.6)
الإنفاق غير الغذائي الشهري للفرد (2017)				63.1
الإنفاق السنوي غير الغذائي للفرد (2017)				757.2
إنفاق الناجيات كنسبة من نصيب الفرد من الإنفاق غير الغذائي				**17 في المائة**

* تم تقريب الملاحظات الترجيحية للعرض وليس للتقدير ** تم افتراض أن 1 شيكل جديد يعادل 0.28 دولار أمريكي بناءً على سعر الصرف في وقت المسح.

بلغ متوسط الإنفاق من الأموال الخاصة التي تكبدتها الناجيات من العنف الزوجي في الأشهر الـ 12 الماضية في قطاع غزة 459.80 شيكل (128.70 دولار). يبلغ متوسط الإنفاق السنوي غير الغذائي للفرد في قطاع غزة (757.2 دولار). وهذا يعني أن 28.2 في المائة من الناجيات من العنف الزوجي (N = 68,027) اللواتي تكبدن بعض التكاليف من الأموال الخاصة في قطاع غزة أنفقن، في المتوسط، 17 في المائة من إنفاقهن السنوي غير الغذائي على هذه النفقات.

جيم. إنتاج الأسرة المعيشية غير المدفوع الأجر، وأعمال الرعاية، والتغيُّب عن أيام الدراسة

أبلغ ما يقرب من 6 في المائة من النساء المتزوجات حالياً اللاتي تعرضن للعنف (العدد = 31،649) في الأشهر الاثني عشر الماضية عن فقدانهن لرعاية الأطفال لمدة 9.2 أيام، مما أسفر عن 292,254 يوماً لم تتمكن فيها الناجيات من رعاية أطفالهن (الجدول 4). كما أبلغ نحو 5.3 في المائة من النساء المتزوجات حالياً اللاتي يتعرضن للعنف (العدد = 27،209) في الأشهر الاثني عشر الماضية عن فقدانهن، في المتوسط، 8.1 أيام من توفير التعليم لأطفالهن، وهو ما يمثل ما مجموعه 219,322 يوماً على الصعيد الوطني.

وأفادت نسبة عالية من النساء المتزوجات حالياً اللاتي يتعرضن للعنف (10.7 في المائة، العدد = 56،292) في الأشهر الاثني عشر الماضية بفقدانهن مختلف الأعمال المنزلية لمدة 6.8 أيام في المتوسط. بشكل عام، أبلغت 12.7 في المائة من النساء المتزوجات اللائي تعرضن للعنف في الأشهر الاثني عشر الماضية عن متوسط 16.5 حادثة، وهو ما يمثل أكثر من 1.1 مليون حادثة على الصعيد الوطني عندما تعذر القيام بإنتاج منزلي وعمل منزلي غير مدفوع الأجر. ولتجنب تكرار العد للأيام، أُخذ متوسط الدقائق التي تقضيها المرأة في دولة فلسطين في الإنتاج المنزلي والعمل المنزلي في الاعتبار. وهذا يعادل 258,794 يوماً من الإنتاج المنزلي والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر أضاعتهن الناجيات على الصعيد الوطني.

الجدول 6. الإنتاج المنزلي غير المأجور/فقدان العمل في الرعاية بين الناجيات، آخر 12 شهراً

نوع العمل	لا يوجدأ	نسبة النساء المتزوجات حالياً اللاتي يتعرضن للعنف (النسبة المئوية)	متوسط الأيام/ الحوادث	مجموع الأيام/ الحوادث	متوسط الوقت المستغرق (دقائق)ب	إجمالي أيام عمل الرعاية الضائعة
أنشطة الرعاية						
العناية بالأطفال	31,649	6.1	9.2	292,254	49	35,999
رعاية المسنين والمرضى	4,143	0.9	2.7	11,176	42	1,180
تعليم الأطفال	27,209	5.3	8.1	219,322	49	27,016
مجموع ما يتعلّق بالرعاية				**522,752**		**64,195**
الأنشطة المنزلية						
أعمال منزلية متنوعة	56,292	10.7	6.8	380,886	185	177,134
التسوق للأغراض المنزلية	16,537	3.2	5.1	84,780	53	11,295
أعمال منزلية أخرى	17,471	3.4	6.7	116,876	21	6,170
مجموع ما يتعلق بالأعمال المنزلية				**582,543**		**194,600**
المجموع (95 في المائة CIc (نطاق الثقة))	**66,955**	**12.7**	**16.5**	**1,105,295**		**258,794 (±61 954)**

المصدر: معدّو هذه الورقة.

أ. يتم تقريب الملاحظات المرجحة للعرض وليس للتقدير.

ب. متوسط الوقت المستغرق في أعمال الرعاية الإجمالية والأنشطة المنزلية، دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014.

بشكل أساسي، غالبية الناجيات اللواتي يبلغن عن فقدان أعمال الرعاية والأنشطة المنزلية يتعرضن لأشكال متعددة من العنف (68.9 في المائة)؛ تتعرّض 31.1 في المائة للعنف النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي فقط. تمثل الناجيات اللاتي تتعرضن للعنف الجسدي و/أو الجنسي 0.04 في المائة فقط.

يكشف الجدول 7 عن أيام عمل الإنتاج والرعاية المنزلية غير مدفوعة الأجر التي فقدها أزواج الناجيات من العنف الزوجي في الأشهر الاثني عشر الماضية. وأفادت نسبة مئوية صغيرة من النساء المتزوجات حالياً اللاتي يتعرضن للعنف (2.1 في المائة، العدد = 10,674) خلال هذه الفترة عن تغيّب أزواجهن عن حوالي 4.4 يوم رعاية أطفال، مما أدى إلى فقدان 46,451 يوماً تقريباً على الصعيد الوطني. كما أفادت حوالي 0.7 في المائة من النساء المتزوجات اللاتي يتعرضن للعنف (العدد = 3،833) عن فقدان أزواجهن، في المتوسط، 4.8 أيام من توفير التعليم لأطفالهن؛ أي ما مجموعه 18,318 يوماً على الصعيد الوطني.

أفادت حوالي 1.6 في المائة من النساء المتزوجات اللاتي يتعرضن للعنف (العدد = 8,139) في الأشهر الاثني عشر الماضية عن فقدان أزواجهن العديد من الأعمال المنزلية

لمدة 5.2 يوم في المتوسط. إجمالاً، أبلغ 4.4 في المائة عن وقوع ما متوسطه 8.8 حادثة، أي ما يعادل 134,042 حادثة فقدان الإنتاج المنزلي والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر التي لم يحصل عليها أزواجهن. ومع مراعاة متوسط الدقائق التي يقضيها الرجل في دولة فلسطين في إنتاج الأسرة المعيشية والعمل المنزلي، فإن الإنتاج المنزلي والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر الذي يفقده الأزواج يعادل 42,271 يوم عمل رعاية فُقدت على الصعيد الوطني.

يمكن قياس أثر العنف على الأطفال، وهم الأضعف بين أفراد الأسرة، إلى حد ما من خلال أيام الدراسة التي يغيبون عنها (الجدول 8). وأفاد نحو 3 في المائة من الناجيات من العنف الزوجي في الأشهر الاثني عشر الماضية عن تغيُّب أطفالهن عن ما متوسطه 6.3 أيام دراسة. وعلى الصعيد الوطني، ، يترجم ذلك إلى فقدان أكثر من 125,000 يوم دراسي في دولة فلسطين، وهو ما يُترجم بدوره دائماً إلى انخفاض رأس المال البشري.

الجدول 7. الإنتاج المنزلي غير المأجور/فقدان العمل في الرعاية بين الأزواج، آخر 12 شهراً

نوع العمل	لا يوجدأ	نسبة للنساء المتزوجات حاليا اللاتي يتعرضن للعنف (نسبة مئوية)	متوسط الأيام/ الحوادث	مجموع الأيام/ الحوادث	متوسط الوقت المستغرق (دقائق)ب	إجمالي أيام عمل الرعاية الضائعة
أنشطة الرعاية						
العناية بالأطفال	10,674	2.1	4.4	46,451	21	6,135
رعاية المسنين والمرضى	827	0.2	2.6	2,143	18	243
تعليم الأطفال	3,833	0.7	4.8	18,318	21	2,419
مجموع ما يتعلّق بالرعاية				66,912		8,797
الأنشطة المنزلية						
أعمال منزلية متنوعة	8,139	1.6	5.2	42,406	63	16,802
التسوق للأغراض المنزلية	13,730	2.6	6.4	87,361	30	16,483
أعمال منزلية أخرى	1,197	0.2	3.6	4,276	7	188
مجموع ما يتعلق بالأعمال المنزلية				134,042		474 33
المجموع (95 في المائة CI (نطاق الثقة))	22,903	4.4	8.8	200,954		42,271 (±10,804)

المصدر: معدّو هذه الورقة.

أ. يتم تقريب الملاحظات المرجحة للعرض وليس للتقدير.

ب. متوسط الوقت المستغرق في أعمال الرعاية الإجمالية والأنشطة المنزلية، دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014.

الجدول 8. الأيام الدراسية الضائعة

عدد الناجيات[أ]	نسبة الناجيات اللواتي لديهن أطفال	متوسط أيام الدراسة الضائعة[ب]	إجمالي أيام الدراسة الضائعة
10 363	2.8	6.3 (4.4; 8.1)	125,151

المصدر: معدّو هذه الورقة.

أ. يتم تقريب الملاحظات المرجحة للعرض وليس للتقدير.

ب. لتجنب أي إبهام، أُزيلت الناجيات اللواتي أبلغن عن فقدان 210 أيام دراسية عند تقدير المتوسط، ولكن ليس من العدد والانتشار وإجمالي أيام الدراسة الضائعة.

دال. فقدان الإنتاجية

أفادت نسبة 5.3 في المائة من النساء العاملات اللاتي تعرضن للعنف الزوجي (العدد = 2،347) في الأشهر الـ 12 الماضية على عدم حصولهن على 25.9 يوم عمل مدفوع الأجر في المتوسط (الجدول 7). وهذا يعادل 60،671 يوم عمل مدفوع الأجر فقدته الناجيات. وأبلغ نحو 5.5 في المائة (العدد = 2،477) أيضاً عن فقدان ما متوسطه 16 يوم عمل غير مدفوع الأجر، مما أدى إلى فقدان ما يقرب من 40،000 يوم عمل غير مدفوع الأجر على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، أبلغ 1.9 في المائة (العدد = 685) عن فقدان أفراد الأسرة ما متوسطه 1.8 يوماً بدون أجر. وإجمالاً، أفادت نسبة 9.3 في المائة من النساء العاملات اللاتي يعانين من العنف الزوجي بأنهن فقدن ما متوسطه 23 يوم عمل في الأشهر الاثني عشر الماضية.

وأفادت الناجيات أيضاً عن تراجع إنتاجيتهن في العمل. وأفادت نسبة 5.41 في المائة من النساء العاملات اللاتي يعانين من العنف الزوجي (العدد = 7،178) في الأشهر الـ 12 الماضية عن التأثير السلبي للعنف على قدرتهن على العمل، حيث فقدن 7.3 أيام في الأشهر الاثني عشر الماضية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن يوم العمل الذي لا تستطيع فيه الناجيات العمل يُحسب كربع يوم عمل عادي، فيعادل ذلك 13،112 يوم عمل ضائع على الصعيد الوطني. وأفادت نسبة كبيرة أيضاً عن تراجع قدرتهن على التركيز (18.5 في المائة، العدد = 9،306). بالإضافة إلى ذلك، أفادت نسبة مئوية صغيرة (1.2 في المائة، العدد = 590) بأنها أُجبرت على تغيير الطريق الذي تسلكه/وسائل النقل نتيجة للعنف الزوجي. ووصل إجمالي أيام الإنتاجية الضائعة للناجيات إلى 173،411 يوم عمل

الجدول 9. فقدان الإنتاجية للناجيات من العنف الزوجي، خلال الأشهر الـ 12 الماضية

النوع	N (حجم العينة) [أ]	نسبة النساء العاملات اللاتي يتعرضن للعنف (النسبة المئوية)	متوسط الأيام الفائتة	الأيام الفائتة/ الضائعة (غير مرجحة)	الأوزان	الأيام الفائتة/ الضائعة (مرجحة)
التغيُّب						
التغيُّب عن العمل المدفوع الأجر (إجازة مدفوعة الأجر)		5.3	25.9	60,671	1	60,671
التغيُّب عن العمل المدفوع الأجر (إجازة غير مدفوعة الأجر)	2,477	5.5	16.0	39,665	1	39,665
التغيُّب عن العمل بدون أجر (فرد من الأسرة غير مدفوع الأجر أو غيره)	685	1.9	1.8	1,246	1	1,246
المجموع الفرعي						101,582
الحضور						
تأثر القدرة على العمل	7,178	14.5	7.3	52,447	0.25	13,112
أخر الزوج عملك أو أفسده	2,646	5.3	15.6	41,277	1	41,277
خفّض قدرتك على التركيز	9,306	18.5	5.7	53,068	0.25	13,267
قلل ثقتك بنفسك	2,540	5.0	6.2	15,796	0.25	3,949
التأخر						
الاضطرار إلى تغيير الطريق إلى العمل أو وسيلة النقل المستخدمة	590	1.2	3	1,787	0.125	223
المجموع الفرعي						71,828

المجموع (95 في المائة CI (نطاق الثقة))	13,336	26.3	19.9	265,958	173,411 (±8,158)

المصدر: معدّو هذه الورقة.

أ. يتم تقريب الملاحظات المرجحة للعرض وليس للتقدير.

يبيّن الجدول 10 فقدان الإنتاجية بين أزواج الناجيات. وأفادت نحو 0.8 في المائة من النساء اللاتي تعرضن للعنف الزوجي في الأشهر الاثني عشر الماضية اللاتي يعمل أزواجهن (العدد = 3،417) بفقدان أزواجهن تسعة أيام عمل مدفوعة الأجر وسطياً في تلك الفترة. ما يعادل فقدان 30،862 يوم عمل مدفوع الأجر. وأبلغ نحو 1.4 في المائة (العدد = 6،129) عن فقدان أزواجهن ما متوسطه 9.4 يوم عمل غير مدفوع الأجر، مما أدى إلى فقدان 57،778 يوم عمل غير مدفوع الأجر على الصعيد الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، أفادت الناجيات من العنف الزوجي بأن أزواجهن العاملين هم أقل إنتاجية في العمل، حيث أبلغ 3 في المائة (العدد = 14،162) عن تأثّر قدرة أزواجهن على العمل تأثّراً سلبياً - أي بخسارة قدرها 9.9 أيام في الأشهر الاثني عشر الماضية. ما يعادل 35،105 أيام عمل ضائعة على الصعيد الوطني.

الجدول 10. فقدان إنتاجية الأزواج، آخر 12 شهرا

النوع	N (حجم العينة)أ	نسبة النساء اللواتي يعمل أزواجهن ويعانين من العنف (النسبة المئوية)	متوسط الأيام الضائعة	الأيام الضائعة (غير مرجحة)	الأوزان	الأيام الضائعة (مرجحة)
التغيُّب						
التغيُّب عن العمل المدفوع الأجر (إجازة مدفوعة الأجر)	3,417	0.8	9.0	30,862	1	30,862
التغيُّب عن العمل المدفوع الأجر (إجازة غير مدفوعة الأجر)	6,129	1.4	9.4	57,778	1	57,778
التغيُّب عن العمل بدون أجر (فرد من الأسرة غير مدفوع الأجر أو غيره)	710	0.2	6.5	4,585	1	4,585
المجموع الفرعي						93,225
الحضور						
العمل المتأثر سلباً	14,162	3.0	9.9	140,419	0.25	35,105
المجموع (95 في المائة CIc (نطاق الثقة))	18,074	3.4	12.9	233,644		128,330 (±3,146)

المصدر: معدّو هذه الورقة.

أ. يتم تقريب الملاحظات المرجحة للعرض وليس للتقدير.

هاء. الزيادة المحتملة في العمل بأجر

استُخدمت طريقتان للتنبؤ بالزيادة المحتملة في العمل المنتظم للنساء بأجر. وباستخدام أوزان التوسيع، وصل عدد النساء اللواتي لم يعملن في الأشهر الاثني عشر الماضية في دولة فلسطين إلى

22,193 إمرأة، ومنعهن أزواجهن من العمل و/أو أجبرهن على ترك العمل.

فيما يتعلّق بقرار العمل، تتخذ حوالي 45 في المائة من النساء العاملات هذا القرار إما بالأغلبية أو بمفردهن. يتّخذ 16.6 في المائة فقط من النساء غير العاملات هذا القرار بأنفسهن. وبالنسبة لأكثر من ثلث النساء غير العاملات (37.4 في المائة)، يتخذ هذا القرار أزواجهن بالأغلبية أو بمفردهم (الجدول 11).

يقدم الجدول 11 أيضاً نتائج العنف الذي تتعرض له الناجيات/غير الناجيات (النساء اللاتي لم يتعرضن للعنف) بشأن من يقرر طبيعة عملهن بأجر خارج الأسرة المعيشية. وبالنسبة لنحو 37.4 في المائة من الناجيات، يتخذ الزوج القرار بالأغلبية أو بمفرده. وتتقلّص عملية اتخاذ الأزواج للقرارات بمقدار النصف تقريبا (18.1 في المائة) في حالة غير الناجيات، مما يشير إلى عدم امتلاك الناجيات رأياً يذكر نسبياً فيما يخص عملهن. كما أن عملية صنع القرار المشتركة أقل بكثير بالنسبة للناجيات (38.3 في المائة) مقارنة بغير الناجيات (61.4 في المائة).

الجدول 11. اتخاذ القرار بشأن طبيعة عمل المرأة بأجر خارج الأسرة المعيشية (نسبة مئوية)

عملية صنع القرار	العمل	عدم العمل	الناجياتأ	غير الناجيات	الناجيات غير العاملات	غير الناجيات غير العاملات
الزوجة فقط/بالأغلبية	45.3	16.6	24.3	20.5	17.6	14.6
الزوج والزوجة	49.2	46.0	38.3	61.4	37.6	61.9
الزوج فقط/بالأغلبية	5.5	37.4	37.4	18.1	44.8	23.5
*Chi square ($\chi 2$)*ب	264.9 (p<0.01)		178.5 (p<0.01)		132.4 (p<0.01)	

المصدر: معدّو هذه الورقة.

أ. تعني الناجيات هنا الناجيات من العنف الدائم؛

ب. قيمة الاختبار غير مرجحة.

يصور الجدول 11 أيضاً، النتائج التي تم تصنيفها على أساس الناجيات غير العاملات وغير الناجيات غير العاملات. وبالنسبة للنسبة العالية من الناجيات غير العاملات (44.8 في المائة)، يتخذ قرار تشغيل المرأة الزوج بالأغلبية أو بمفرده؛ وهذه القرارات هي النصف تقريباً لغير الناجيات (23.5 في المائة). وتشير قيمة اختبار كاي التربيعية (squared Chi) إلى أن للارتباط بين صنع القرار والفئات المختلفة أهمية كبيرة، حيث يبلغ مستوى الأهمية 1 في المائة.

يمكن للعمل بأجر أن يتأثر بعوامل مختلفة، وبالتالي، من الأهمية بمكان السيطرة على العوامل المربكة. تم ذلك من خلال إجراء الانحدار اللوجستي متعدد المتغيرات لتحديد عوامل توظيف الإناث بأجر منتظم في دولة فلسطين (الجدول 12). مع العمل بأجر (المتغير الثنائي) كمتغير تابع، شمل المتغير الأساسي المستقل اتخاذ القرار بشأن طبيعة عمل المرأة بأجر خارج الأسرة المعيشية، مع المتغير الأساسي، حيث يتخذ الأزواج القرار بالأغلبية أو بمفردهم. وشملت المتغيرات المشتركة عمر المرأة، وعدد سنوات الدراسة، ووجود الإعاقة أو عدم وجودها، ووضع اللجوء، والمنطقة، ومؤشر الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والإنفاق المنزلي في الشهر الماضي على جميع السلع والخدمات. وقدّر مؤشر الوضع الاجتماعي والاقتصادي باستخدام التحليل الأساسي غير الخطي الفئوي.

الجدول 12. الانحدار اللوجستي متعدد المتغيرات لعمل الناجيات بأجر

المتغيرات	معامل لوغيت	نسبة الاحتمال
زوجة بمفردها/بالأغلبية	***2.79	***16.29
	0.29	4.78
زوج-زوجة	***1.87	***6.47
	0.29	1.88
العمر	***0.056	***1.06
	0.01	0.01
التعليم	***0.24	***1.28
	0.03	0.04
الإعاقة	0.091	1.095
	0.47	0.51
مؤشر الوضع الاجتماعي والاقتصادي	***-0.33	***0.72
	0.11	0.08
لاجئ	*0.34	*1.40
	0.19	0.26
المنطقة-الرمز	*0.44	*1.55
	0.25	0.39
الإنفاق (حتى 2500-4000)	*0.39	*1.48
	0.23	0.33
4000 الأكبر	***0.89	***2.43
	0.3	0.72
استمرار	***-9.42	***0.00008
	0.75	0.00
المشاهدات	1,48	1 477
LR chi2(10)	***445.2	***445.2
Pseudo R2	0.31	0.31

المصدر: معدّو هذه الورقة.

ملاحظات: الأخطاء المعيارية بين قوسين *** p<0.1، ** p<0.05، * p<0.01.

يعتبر نموذج الانحدار للناجيات، (LR chi2 = 445.2 p<0.01) ذو أهمية كبيرة، عند مستوى أهمية بنسبة 1 في المائة. وتعزز نسب احتمالات الناجيات نمط صنع القرار الذي يؤدي دوراً حاسماً في العمل بأجر للمرأة. إن احتمالات الناجيات اللواتي يتخذن قراراً بالمشاركة في العمل بأجر بأنفسهن أو بالأغلبية هي أعلى بنسبة 1،529 في المائة مقارنة بالناجيات اللواتي يتخذ أزواجهن القرار بالأغلبية أو بأنفسهم. (OR = 16.29 (نسبة الاحتمال)، p<0.01). وبالمثل، فإن احتمالات الناجيات اللاتي يتخذن القرار بالاشتراك مع أزواجهن أعلى بنسبة 547 في المائة مقارنة بالناجيات اللواتي يتخذ أزواجهن القرار بالأغلبية أو بأنفسهم (OR = 6.47 (نسبة الاحتمال)، p<0.01). وكما هو متوقع، يبين النموذج أيضاً ازدياد احتمالات مشاركة الناجيات في العمل بأجر مع التقدم في السن وفي سنوات الدراسة.

يبين الجدول 13 نتائج تحليل الحساسية على أساس الانحدار الوصفي واللوجستي على حد سواء. ويفترض أنه في حال كانت الناجيات تتخذن القرار بشأن طبيعة عملهن بالإجماع أو بأنفسهن فقط، أو بالاشتراك مع الأزواج، فسيزداد عملهن بأجر بنسبة 30 في المائة و40 في المائة و50 في المائة.

الجدول 13. الزيادة المحتملة في العمل بأجر للناجيات

الخطوات				
	عدد الناجيات العاملات اللواتي يمكن أن تعملن بأجر: صنع القرار			
	العدد الإجمالي للناجيات من العنف المستمر العاملات بأجر	زيادة بنسبة 30 في المائة	زيادة بنسبة 40 في المائة	زيادة بنسبة 50 في المائة
أ	**52,211**	15,663	20,884	26,106
	عدد الناجيات غير العاملات اللواتي أجبرهن أزواجهن على ترك العمل بأجر			
ب	**عدد النساء**	22,193	22,193	22,193
ج (أ + ب)	**الزيادة المحتملة في العمل بأجر**	37,857	43,078	48,299
د	**مجموع النساء العاملات بأجر في سن 18-64 حالياً**	93,161	93,161	93,161
هـ (ج/د × 00)	**نسبة الزيادة المحتملة في العمل بأجر**	40.6	46.2	51.8

المصدر: معدّو هذه الورقة.

ومع زيادة لا تقل عن 30 في المائة من الناجيات اللاتي يمكن أن يعملن وفقاً لقرار متّخذ، إلى جانب الناجيات اللاتي لم يلتحقن بالقوى العاملة بسبب منع أزواجهن لهن من العمل أو إجبارهن على ترك عملهن، تزداد أجور النساء في دولة فلسطين زيادة كبيرة بنسبة 40.6 في المائة. وإذا بلغت، فرضاً، الزيادة في العمل بأجر للناجيات 50 في المائة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كبيرة محتملة بنسبة 51.8 في المائة.

واو. التكاليف الوطنية للعنف الزوجي

يمكن تسييل التكاليف من الأموال الخاصة والإنتاج المنزلي غير المدفوع وتكاليف أعمال الرعاية وخسارة الإنتاجية (الجدول 14)، ومع ذلك، بما أنه لم يتم حساب جميع تكاليف العنف (إذ استُبعدت الأيام الدراسية الضائعة، والزيادة في العمل المأجور للناجيات، والآثار النفسية على الناجيات وأفراد الأسرة) فستكون التكلفة الاقتصادية الحقيقية أعلى بكثير.

الجدول 14. التقديرات الوطنية للخسارة، الأشهر الاثني عشر الماضية

نوع الخسارة الاقتصادية	مجموع الخسائر (شيكل)	إجمالي الخسارة (دولار)	النسبة المئوية للتكلفة الإجمالية	نطاق الثقة (95 CI) في المائة	
				الحد الأدنى (شيكل)	الحد الأقصى (شيكل)
من الأموال الخاصة	87,090,862	24,385,441	68	72,344,779	101,848,959
العمل المنزلي وأعمال الرعاية					
المرأة	7,892,704	2,209,957		6,003,230	9,782,126
الزوج	498,451	139,566		684,821	1,155,060
المجموع الفرعي	**8,391,155**	**2,349,523**	**7**	**6,688,051**	**10,937,186**
فقدان الإنتاجية					

المرأة	15,199,456	4,255,848	14,484,425	15,914,435
الزوج	17,247,506	4,829,302	16,824,595	17,670,374
المجموع الفرعي	**32,446,962**	**9,085,149**	**31,309,021**	**33,584,810**
تكلفة التقاعس عن العمل	127,928,979	35,820,114	110,341,851	146,370,954

25

المصدر: معدّو هذه الورقة.

تبلغ التكلفة الإجمالية للتقاعس عن العمل 128 مليون شيكل إسرائيلي تقريباً (حوالي 36 مليون دولار). تعادل هذه الخسارة 41 مليون دولار أنفقها برنامج الأغذية العالمي في عام 2019 لتوفير الأمن الغذائي وحالة التغذية لـ 343,000 شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة[74]. إنما هذا أقل من الواقع بكثير. تشكل التكاليف من الأموال الخاصة، التي تبلغ 87 مليون شيكلاً إسرائيلياً (24 مليون دولار)، نسبة كبيرة من التكلفة الإجمالية للتقاعس عن العمل؛ ما يعادل حوالي 12 في المائة من الإنفاق غير الغذائي للفرد في عام 2017 من قِبل أولئك الناجيات اللاتي تكبدن التكاليف من أموالهن الخاصة. وبمعنى آخر، يؤدي العنف الزوجي إلى انعدام كفاءة الاستهلاك، ويخفف هذا الاستهلاك من عواقب العنف، بدلاً من تحسين نوعية الحياة.

لم يتم تقدير القيمة النقدية لأيام الدراسة الضائعة من قِبل الأطفال، والتي تقدر بـ 125,000 يوم سنوياً بسبب العنف الزوجي، لكنها تمثل خسارة للأسرة المعيشية، إذ تدفع العائلات، في كثير من الأحيان، الرسوم الدراسية للعام الدراسي بأكمله بغض النظر عن الأيام الضائعة بسبب المرض أو العنف في المنزل. وبالمثل، تُعد تكاليف الزي المدرسي والكتب المدرسية والنقل تكاليفاً ثابتة لا يمكن استردادها.

وبالنسبة للمجتمع والاقتصاد، تمثل الأيام الدراسية الضائعة خسارة في رأس المال البشري للجيل القادم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب طويلة الأجل على التنمية الاقتصادية.

علاوة على ذلك، تمثّل القيمة النقدية لخسارة الإنتاجية بسبب التغيُّب والحضور حوالي 25 في المائة من إجمالي تكاليف التقاعس عن العمل. وعموماً، تحدّد التكلفة التقديرية للتقاعس عن العمل عبء العنف الزوجي على المرأة وأسرتها. وينعكس ذلك أثناء انتشار جائحة كوفيد-19. وقالت الدكتورة أمل حمد، وزيرة شؤون المرأة: «نتيجة للظروف الاقتصادية، وفقدان الوظائف، ومع حالة القلق الحالية، هناك تدهور في الوضع الاقتصادي للمرأة، ويؤدي هذا إلى العنف الاقتصادي في المنزل وارتفاع معدلات العنف الأسري»[75].

لم يتم تضمين تكلفة الحكومة لتقديم الخدمات للناجيات من العنف الزوجي في التقدير. وإذا ما تم تضمينها، قد تكون تكلفة التقاعس عن العمل أعلى من ذلك. لذلك، من المهم استكمال عمل تقدير التكاليف هذا بتحليل تكاليف تقديم الخدمات لفهم المدخرات طويلة الأجل التي يجب تحقيقها بالاستثمار المناسب في برامج منع العنف.

74 WFP، 2019.

75 UN Women، 2020c.

4. الخلاصة

تبرز هذه الدراسة أن للعنف الزوجي تأثير كبير على نفقات الأسرة المعيشية، وإنتاج الأسرة المعيشية غير المدفوع الأجر وأعمال الرعاية، وتغيُّب وحضور الرجل والمرأة عن العمل، والعمل بأجر للمرأة في دولة فلسطين.

ينشأ الأثر المباشر على نفقات الأسر المعيشية من كون واحدة تقريباً من كل أربع ناجيات تتكبد بعض التكاليف من أموالها الخاصة، أي ما يعادل في المتوسط 11.8 في المائة من النفقات السنوية غير الغذائية. ويمكن استخدام هذه النفقات الكبيرة على نحو أفضل بكثير في مجالات مثل تعليم الأطفال، والأنشطة الترفيهية المنزلية، والهدايا المقدمة لأفراد الأسرة.

ويلاحظ بوضوح تأثير العنف الزوجي، بدون أدنى شك، على قدرة المرأة على قيامها بأعمال الرعاية، وهو جزء لا يتجزأ من المساهمة الشاملة التي تقدمها المرأة للمجتمع والاقتصاد على نطاق أوسع. والأهم من ذلك أنه في حين غابت الناجيات عن حوالي 000 260 يوم عمل في مجال الرعاية على الصعيد الوطني، فقد غاب أزواجهن أيضا عن حوالي 000 42 يوم عمل في مجال الرعاية. يبلغ يوم عمل رعاية المرأة (6.63 ساعة) حوالي ثلاثة أضعاف الرجل (2.65 ساعة)، ما يعني ضمنياً فقدان النساء، من حيث ساعات العمل، عدداً أكبر من ساعات عمل الرعاية. ولهذا عواقب جسيمة في ظل الجائحة الحالية، التي أدت إلى زيادة العنف الزوجي وأعمال الرعاية للمرأة[76].

وتشير هذه الدراسة أيضاً إلى الخسارة التي يؤثر بها العنف الزوجي على النشاط الاقتصادي بسبب التغيُّب والحضور. وينبغي تفسير الأثر المتساوي تقريباً لتغيُّب النساء والرجال بحذر (336 100 يوماً مقابل 640 88 يوماً)، نظراً لانخفاض مشاركة المرأة في القوة العاملة. ومن المهم أن نضع في اعتبارنا العدد الكبير لأيام العمل الضائعة التي أبلغت عنها النساء - في المتوسط 23 يوماً من العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر. وعلاوة على ذلك، تغيُّب الأزواج أيضاً عن العمل بسبب العنف الزوجي ضد المرأة. رغم قلّة عددهم نسبياً، إلا أن أولئك الذين يتغيبون عن العمل، يفعلون ذلك لعدد كبير من الأيام (تسعة أيام غير مدفوعة الأجر). وفيما يتعلق بالحضور، نادراً ما يُقاس أحد أبعاد فقدان الإنتاجية في أبحاث العنف، ونرى مستويات أعلى بكثير بين النساء، والأيام المبلغ عنها أعلى بكثير من الرجال. يؤثر العنف تأثيراً كبيراً على إنتاجية المرأة في مكان العمل، مما قد يؤثر تأثيراً خطيراً على استقرارها الوظيفي، ومداخيلها، وتنقلها المهني في المستقبل، وكلها عوامل تسهم في استمرار الفجوة في الأجور بين الجنسين في دولة فلسطين.[77]

لعل أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة هي تحديد العمل المنخفض الأجر للإناث بسبب العنف الزوجي وتأثير ذلك على اتخاذ المرأة للقرار المتعلّق بطبيعة عملها بأجر. واستناداً إلى تحليل الحساسية، هناك إمكانية كبيرة لزيادة عمل المرأة بأجر بنسبة لا تقل عن 41 في المائة وقد تصل إلى 52 في المائة. ونظراً للقيود المفروضة على البيانات، لا يمكن تقدير القيمة النقدية لهذا التأثير بسهولة، إنما يشير التحليل إلى أن الزيادة في عمل المرأة بأجر يمكن أن تكون كبيرة ولها تأثير عميق على الإنتاج الاقتصادي لدولة فلسطين.

76 UN Women، 2020 a.

77 Hammoudeh، 2020.

5. القيود

وُجدت تحديات كبيرة في حساب التقديرات بسبب وجود تناقضات في البيانات أو عدم توفرها، فاقتضى وضع بعض الافتراضات. لم يفصل مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019 ولا مسح استخدام الوقت 2013/2012 متوسط الدقائق التي يقضيها الرجال والنساء في الأنشطة المنزلية وأعمال الرعاية. بالنسبة للأنشطة المنزلية، افترض أنه بعد خصم الوقت المنفق في التسوق، تم إنفاق 90 في المائة من الوقت المتبقي على الأعمال المنزلية المختلفة و10 في المائة على الأعمال المنزلية الأخرى. وفيما يتعلق بأعمال الرعاية، افترض أن النساء والرجال يقضون 70 في المائة من الوقت في رعاية الأطفال (متضمناً نصف هذا الوقت على تعليم الأطفال) و30 في المائة على رعاية المسنين.

واستفسر المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019 عن وضع المرأة في القوى العاملة في الأسبوع الماضي، ومع تركيز التقديرات على العام الماضي، افترض أن هذا الوضع هو نفسه الذي كان عليه الحال في العام. وبالمثل، لم يجمع مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019 بيانات عن أجور النساء العاملات، وبالتالي، لا يمكن تسييل أجر كل امرأة على حدة. وبدلاً من ذلك، تمت مطابقة المجموعات الرئيسية الفرعية في التصنيف الدولي الموحد للمهن النسائية المعلنة مع متوسط أجر المجموعات الفرعية الرئيسية التي قدمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

نظراً لعدم توافر البيانات عند تقدير الزيادة المحتملة في العمل بأجر للمرأة، لم يشمل التراجع اللوجستي المتعدد المتغيرات جميع المتغيّرات الممكنة التي يمكن أن تفسر عمل المرأة بأجر؛ على سبيل المثال، مهنة الزوج، والمعايير الاجتماعية، والدخل. رغم قوة النموذج إلى حد ما، إلا أن وجود المزيد من المتغيرات يمكن أن تعززه. علاوة على ذلك، تم إجراء تحليل الحساسية استناداً إلى النموذج، مع ذلك يجب اعتباره تقريبياً.

أخيراً، تقلل التكاليف النقدية بشكل كبير من الصدمات النفسية للناجيات وأفراد الأسرة، ولم يتم تقييم القيمة النقدية لفترات الدراسة الضائعة والزيادات المحتملة في توظيف النساء بأجر في هذه الدراسة.

التوصيات

أثبتت هذه الدراسة أن استمرار العنف الزوجي مكلف بالنسبة للنساء الفلسطينيات وأسرهن والاقتصاد والمجتمع. ويمكن تلخيص التوصيات الرئيسية بما يلي:

على مجلس الوزراء الموافقة على مشروع القانون المتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات في أقرب فرصة ممكنة، لضمان إيلاء الأولوية للجهود الرامية إلى تحقيق الاتساق مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على العنف الزوجي.

على الحكومة الفلسطينية، كحدٍ أدنى، أن تضع ميزانية مخصصة لمنع العنف والتصدي له، وأن تخصص موارد كافية لتوسيع نطاق الجهود الحالية.

تقديم الدعم المالي للناجيات من العنف الزوجي للحصول على خدمات العنف.

ضمان فهم الآثار الأوسع للعنف الزوجي لتوجيه عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية الجديدة، على أن تكون مدعومة بنهجٍ شاملٍ للحكومة بأسرها.

تقوم وزارة شؤون المرأة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشراكة مع الإسكوا بإعداد مجموعة أدوات للمناصرة، تستند إلى نتائج التكاليف، بما في ذلك كتيب، ورسوم بيانية، وموجزات عن السياسات.

ستقوم وزارة شؤون المرأة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالشراكة مع الإسكوا، بتنظيم حملة مناصرة تستهدف الوزارات الرئيسية وأصحاب المصلحة من الحكومة، من أجل نشر نتائج الدراسة.

إدراج تحليل حول تأثير العنف الزوجي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

بناء فهم أعمق للروابط القوية بين العنف ضد المرأة والفتاة والفقر والنمو الاقتصادي، من أجل التصدي بفعالية لمثل هذا العنف وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المراجع

Assaad, Ragui, and Fatma El-Hamidi (2001). Is all work the same? A comparison of the determinants of female participation and hours of work in various employment states in Egypt. In The Economics of Women and Work in .the Middle East and North Africa, vol. 4. Emerald Group Publishing Limited

Ayyad, Ruba (2020). Palestinian female student's informal, daily, and non-organized acts of resistance and .survival. Thesis submitted to NUI Galway

Baldi, Giorgia (2018). Between patriarchy and occupation: violence against women in the occupied Palestinian territories. In Reconsidering gender based violence and other forms of violence against women: comparative analysis in the light of the Istanbul Convention, Giovanni Picelli, Andrea Borroni and Irene Kherkerulidze, eds. .295-Libellula, Italy: Libellula University Press, pp. 247

Bhattacharya, Haimanti (2015). Spousal violence and women's employment in India. Feminist Economics, vol. 21, .52-issue 2, pp. 30

Breiding, Matthew J., and Brian S. Armour (2015). The association between disability and intimate partner .457-violence in the United States.. Ann Epidemiol, vol. 25, issue 6, pp. 455

.Bruendel, Steffen (2017). Othering/atrocity propaganda. International Encyclopaedia of the First World War, 8 January

Chaban, Stephanie (2018). Addressing violence against women through legislative reform in States transitioning from the Arab Spring. In Gender in Human Rights and Transitional Justice, John Lahai and Khanyisela Moyo, eds. .Palgrave Macmillan

Chamlou, Nadereh, Silvia Muzi and Hanane Ahmed (2011). Understanding the determinants of female labor force participation in the Middle East and North Africa region: The role of education and social norms in Amman. IDEAS .Paper. Available at https://ideas.repec.org/p/laa/wpaper/31.html

.Connell, Robert W. (1987). Gender and power. Stanford, California: Stanford University Press

Duvvury, Nata, Aristides Vara-Horna and Mrinal Chadha (2020). Development and validation of lost days of labor .productivity scale to evaluate the business cost of intimate partner violence. Journal of Interpersonal Violence

Duvvury, Nata, and others (2015). The Egypt Economic Cost of Gender-based Violence Survey (ECGBVS) 2015. .Cairo: UNFPA

Duvvury, Nata, and others (2017a). Estimating costs of marital violence in the Arab region: Operational Model. .Beirut, Lebanon: United Nations Economic and Social Commission for Western Asia and UN Women

Duvvury, Nata, and others (2017b).. Status of Arab Women Report: Violence Against Women – What is at Stake? .Beirut, Lebanon: United Nations Economic and Social Commission for Western Asia

Duvvury, Nata, and others (2019). Guidance on methods for estimating economic and social costs of violence .against women and girls in low and middle income contexts. Galway: National University of Ireland, Galway

El Feki, Shereen, Brian Heilman and Gary Barker, eds. (2017). Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa. Cairo and Washington, .D.C.: UN Women and Promundo-US

EuroMed Rights (2015). Palestine: Report on violence against women in the context of conflict. Copenhagen: .EuroMed Rights

Hammoudeh, Weeam (2020).. Gender wage gap and female labor force participation in the Palestinian labor .(market. Palestine Economic Policy Research Institute (MAS

Hammami, Rema, and Andaleeb Adwan Shehadah (2017). Navigating through shattered paths: NGO service .providers and women survivors of gender-based violence – An assessment of GBV services in Gaza ورقة بحثية. .Gaza: UN Women

Hassan, Shamir (2011). Oslo Accords: The genesis and consequences for Palestine. Social Scientist, vol. 39, No. .72-pp. 65 ,8/7

Jenkins, Stephen P., and Thomas Siedler (2007). The Intergenerational Transmission of Poverty in Industrialized .Countries. Chronic Poverty Research Centre, Working Paper 75

Kuttab, Eileen, and Brian Heilman (2017). Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa, Palestine. West Bank, Cairo and Washington, .D.C.: Institute of Women's Studies – Birzeit University, UN Women and Promundo-US

Kuttab, Eileen, and others (2011). Gender-based Violence in the occupied Palestinian territory. Ramallah: Bisan .Center for Research and Development

Lenze, Jana and Stephan Klasen (2017). Does women's labor force participation reduce domestic violence? .Evidence from Jordan. Feminist Economics, vol. 23, issue 1, pp

.29-1

Ricks, Joni L., and others (2016). Food insecurity and intimate partner violence against women: Results from the .923-California Women's Health Survey. Public Health Nutrition, vol. 19, issue 5, pp 914

Rizq-Qazzaz, Hadeel, and others (2018) Assessment of the Services of Anti-violence Centres and Shelters in .Palestine. Jerusalem and Gaza: UN Women

Rowell, Andrew (2013). Gender-based violence – exploring the social and economic costs. Development Policy .blog, 12 March

Shezaf, Hagar (2020). Israel approves plans for 'separate road for Palestinians' to enable settlement .construction. Haaretz, 9 March

Sousa, Cindy A., and others (2015). The co-occurrence and unique mental health effects of political violence and .intimate partner violence. Journal of Interpersonal Violence, vol. 33, issue 2

Spierings, Niels, Jeroen Smits and Mieke Verloo (2010). Micro- and macrolevel determinants of women's .1407-employment in six Arab countries. Journal of Marriage and Family, vol. 72, No. 5, pp. 1391

State of Palestine, Ministry of Women's Affairs (2011). Strategic Plan for Combating Violence against Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ .2019-Women (VAW) 2011 .D3E990A06959C3B34925781D000E0D58-Full_Report.pdf

State of Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics (2006). Domestic Violence Survey (December 2005 – .January 2006): Main findings. Ramallah

_____ (2011). Violence Survey in the Palestinian Society, 2011: Main findings. Ramallah.

_____ (2014). 2012/2013 Main findings of Time Use Survey, 2012. Press Release. Available at http://www.pcbs .gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=1008

_____ (2018a). Household Expenditure and Consumption Survey 2018: Main findings. Ramallah.

_____ (2018b). Population, Housing and Establishments Census 2017: Census final results summary. .Ramallah. ADDIN EN.REFLIST

_____ (2019). Palestinians at the End of 2019: Main findings. Ramallah.

_____ (2020). Labour Force Survey 2019: Main findings. Ramallah.

United Nations, Commission on the Status of Women (2014). Situation of and assistance to Palestinian women. E/CN.6/2015/19 December.

United Nations Development Programme (2016). Situation of and assistance to Palestinian women. HDialogue blog, 15 March. Available at http://hdr.undp.org/en/content/valuing-care-work.

_____ (2019). The next frontier: Human development and the Anthropocene. Briefing note for countries on the 2019 Human Development Report – State of Palestine. Available at http://hdr.undp.org/sites/all/themes/hdr_theme/country-notes/PSE.pdf.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (2019). Social and economic situation of Palestinian women and girls (July 2016 – June 2018). Beirut.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (2016a). Impact stories on ending violence against women: State of Palestine – Specialized prosecution. Available at https://palestine.unwomen.org/en/digital-library/publications/2016/10/impact-stories#view.

_____ (2016b). International Legal Accountability Mechanisms: Palestinian Women Living Under Occupation. Jerusalem. Available at https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20palestine/attachments/publications/2017/theinternationallegalaccountability2016english.pdf?la=en&vs=3803.

_____ (2018a). Gender alert: Needs of women and girls in humanitarian action in the occupied Palestinian territory (2018).

_____ (2018b). Caught Up Between a Rock and a Hard Place: Occupation, Patriarchy and Gender Relations: A Case Study of Palestinian Women in Area C and H2. Jerusalem and Gaza: UN Women.

_____ (2019a). Ending violence against women in Palestine. Brief. Jerusalem and Gaza.

_____ (2019b). Women's economic empowerment through decent work. Brief. Jerusalem and Gaza.

_____ (2020a).. COVID-19 risks creating and exacerbating women's vulnerabilities and gender inequalities in Palestine, warns UN Women. Press Release, 6 May.

_____ (2020b). COVID-19: Gendered impacts of the pandemic in Palestine and implications for policy and programming: Findings of a rapid gender analysis of COVID-19 in Palestine.

_____ (2020c). Will the pandemic derail hard-won progress on gender equality? New York.

United Nations Human Rights Council (2020). Report of the Special Rapporteur on violence against women, its .Add.1/30/causes and consequences on her mission to Israel, Dubravka Šimonovic. 9 January. A/HRC/35

United Nations Population Fund (2017). Evaluation of UNFPA Support to the Prevention, Response to and .Palestine Case :2017-Elimination of Gender-based Violence, and Harmful Practices 2012

United Nations Population Fund, United Nations Development Programme, UN Women and United Nations .'Economic and Social Commission for Western Asia (2018) 'Gender Justice and the Law: the State of Palestine

Walby, Sylvia, and Olive, Phillipa (2014). Estimating the costs of gender-based violence in the European Union. .Vilnius: European Institute for Gender Equality

Wodon, Quentin T., and Bénédicte de la Brière (2018). Unrealized potential: The high cost of gender inequality in .earnings. Washington, D.C.: The World Bank

.World Food Programme (2018). State of Palestine Annual Country Report 2018

.State of Palestine Annual Country Report 2019 .(2019) _____

World Health Organization (2005). WHO Multi-country Study on Women's Health and Domestic Violence against .Women: Initial Results on Prevalence, Health Outcomes and Women's Responses. Geneva

Global and Regional Estimates of Violence against Women: Prevalence and Health Effects of .(2013) _____ .Intimate Partner Violence and Non-partner Sexual Violence. Geneva

Zaatut, Amarat, and Muhammad M. Haj-Yahia (2016). Beliefs about wife beating among Palestinian women from .425-Israel: The effect of their endorsement of patriarchal ideology. Feminism & Psychology, vol. 26, issue 4, pp. 405

21-00182